الصحيفة
ASSAHIFA.COM

الإيداع القانوني : 2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 24 • الثمن **10 دراهم**
فبراير 2025

يتحدث وحيدا..

مصطفى بايتاس.. الساكت الرسمي و«عقاب» الحكومة للصحافيين

22

>>

طيلة 17 سنة.. **كيف نسج أغنى رجل في المملكة شبكة من المقربين منه،** بوضعهم على رأس مؤسسات عمومية تتحكم في القرارات الاستراتيجية للبلاد؟

تقرير خاص

شبكة نفوذ أخنوش داخل الدولة

هل يستحق تنظيم 30 مباراة في كأس العالم 2030 صرف 7 ملايير دولار؟

وفق تقرير صدر عن «صوجي كابيتال جستيون» (Soge Capital Gestion)، وهي شركة إدارة الأصول التابعة لبنك «الشركة العامة» المغربي، تحتاج المملكة إلى استثمارات تفوق 5 مليارات دولار من أجل تهيىء بنيتها التحتية، من ملاعب وطرق وفنادق ومرافق، استعدادا لتنظيم كأس العالم 2030، رفقة إسبانيا والبرتغال.

الملاعب لوحدها تحتاج لما يزيد عن 17 مليار درهم (أي ما يقارب 1,7 مليار دولار)، منها مليار دولار لبناء ثلاثة ملاعب، 500 مليون دولار لبناء ملعب «الحسن الثاني» بنواحي الدار البيضاء، الأكبر في العالم، و500 مليون دولار أخرى لإعادة بناء ملعبي «الأمير مولاي عبد الله» وبناء «الملعب الأولمبي» الجديد بالرباط، زيادة على تخصيص 700 مليون دولار لتطوير ملاعب أكادير وفاس وطنجة ومراكش، إضافة إلى 800 مليون دولار لتشييد مراكز التدريب، وما يقارب 1,7 مليار دولار لتطوير خدمات النقل الحضري، والطرق، والبنيات المرافقة، كما يمكن لهذه الكلفة أن ترتفع، مع إطلاق مشروع القطار فائق السرعة بين الدار البيضاء ومراكش.

وإن أضفنا إلى ذلك، ميزانيات أخرى ستخصص لتعزيز العديد من مرافق البنية التحتية، والاستثمار في كل الجوانب اللوجستية والأمنية، فإن كلفة «المونديال» قد تقارب 7 ملايير دولار.

السؤال اليوم هو: هل يستحق تنظيم 30 مباراة في كأس العالم، استثمار 7 ملايير دولار من أجل تظاهرة رياضية، وصرف ما يقارب ملياري دولار على تشييد ملاعب جديدة وترميم أخرى موجودة، وهي كلفة باهظة لدولة مثل المغرب؟.

للإجابة عن هذا السؤال الذي يساوي 70 مليار درهم، علينا تقييم جدوى هذه الاستثمارات المُكلفة وما يمكنها أن تنتج من ثروة مستدامة.

عمليا، مساهمة المجال الرياضي في الاقتصاد المغربي «هزيلة جدا»، فوفق تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر السنة الماضية، لا تتجاوز هذه المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي 0,5%، في حين ساهمت كرة القدم وحدها بنحو 5 % من إجمالي الدخل في البرازيل، وفي إسبانيا وَلدت «الليغا» نحو 1.44% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (أي ما يقارب 18 مليارا و350 مليون أورو في موسم 2022-2021)، كما خلق الدوري الإسباني 194 ألفًا و381 وظيفة، مع توفير 8 مليارات و390 مليون أورو كضرائب للخزينة العامة.

إضافة إلى ذلك، تعد «السياحة الرياضية» في إسبانيا عاملا مهما لإنعاش خزينة الدولة، حيث تضخ 12 مليار دولار سنويا يصرفها أزيد من 14 مليون سائح يزورون البلاد لمشاهدة مباريات كرة القدم، وغالبيتهم من الطبقة التي تبحث عن الترفيه، والقادرة على الاستهلاك فوق المتوسط. ونادي برشلونة لوحده، ساهم في تحريك النشاط الاقتصادي في إسبانيا خلال الموسم 2020-2019، بمقدار 3,214 مليار أورو، ما انعكس على إجمالي الناتج المحلي بواقع 1,773 مليار أورو، كما أوجد النادي ما يزيد عن 31.475 فرصة عمل، وفق معطيات رسمية.

في المغرب لا تنتج كرة القدم أي عائد مالي مُبهر لاقتصاد المملكة، وتعاني «البطولة» من فوضى منهكة يصعب مع وضعها الحالي أن تكون جزءًا مهما ضمن السلة الاقتصادية في المغرب، أو رافعة للتنمية، لكن هذا الحال يمكن أن يتغير مع توفر البنية التحتية الرفيعة التي يُستثمر فيها لتنظيم كأس العالم 2030، والاشتغال على تطوير التركيبة القانونية للأندية وفتحها رأسمالها على الاستثمار الخارجي، وجعل منتوج الترفيه الرياضي للبطولة قابلا للبيع سواء للمستشهرين أو للقنوات الأجنبية، وهو ما يمكنه أن يخلق قيمة مُضافة.

ومع توقع تطور المنتوج الكروي المغربي بتوفر بنية تحتية مشجعة على الاستثمار الرياضي والعرض وبيع المنتوج للقنوات وتحصيل مداخيل مهمة من عائدات إعلانية ترفع من مستوى مداخيل الأندية، ينتظر أن تساهم استثمارات «المونديال» في تقوية «علامة المغرب»، كوجهة سياحية، حيث يتوقع أن يدفع تنظيم كأس العالم 2030، القطاع السياحي في أن يساهم بنسبة 30 % في الناتج الداخلي الخام عوض نسبة 7% حاليا. كما سيتم تسريع تطوير البنية التحتية من طرق ومطارات ونقل سككي وفنادق، وشبكة اتصالات وخلق فرص استثمارات جديدة للشركات الناشئة، وهو ما قد يجعل البلاد تربح 20 سنة من «عمرها الاستثماري» في البنية التحتية، في غضون خمس سنوات ونصف، وهي المدة الزمنية المتبقية لتنظيم كأس العالم 2030.

> **يمكن لكرة القدم في المغرب، أن تصبح جزءًا من منظومة اقتصادية متكاملة ومنتجة، وعاملا مهما للتنمية، وفرصة لتسويق البلاد، وبيع منتوج الترفيه الرياضي، داخليا وخارجيا، وتحويل الأندية كما المنتخب المغربي إلى علامات تجارية قابل لجلب ملايير الدولارات ضمن الاقتصاد الرياضي.**

ولمعرفة ما يمكن أن يجلبه تنظيم تظاهرة مثل كأس العالم للمغرب، يكفي أن ندرك أن وصول المنتخب المغربي لنصف نهائي مونديال قطر2022، جعل إسم Morocco يُذكر على شبكة الانترنت حوالي 13 مليون مرة، خلال شهر البطولة العالمية، في حين أن المُعدل كان لا يتجاوز 500 ألف مرة في شهر واحد لإسم المغرب، وهو ما جعل صحيفة «دايلي ميل» البريطانية، تكتب تقريرا تتوقع فيه طفرة في القطاع السياحي بالمملكة، بفضل تزايد رغبة السياح في العالم في اكتشاف هذا البلد، بعد الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في مونديال قطر 2022 ببلوغ المربع الذهبي في كأس العالم كأول منتخب عربي وإفريقي يصل إلى هذا المستوى المتقدم جدا من البطولة.

وهذا بالضبط ما حدث، حيث ساعد ذلك الزخم الرياضي في تحقيق ما يزيد عن 17,4 مليون سائح سنة 2024، وهو رقم تراكمي، رفع وتيرته إنجاز المونديال الذي ساعد في تسويق المملكة سياحيا وثقافيا.

حسابيا، الكلفة التي ستُصرف على تنظيم 30 مباراة في كأس العالم 2030 تقارب 7 ملايير دولار، وهي نفس الكلفة التي صرفتها كوريا الجنوبية واليابان على تنظيم كأس العالم 2018، في حين صرفت البرازيل 15 مليار دولار على تنظيم كأس العالم 2014، وخصصت روسيا 11.6 مليار دولار لتنظيم كأس العالم 2018، في الوقت التي بلغت فيه كلفة تنظيم كأس العالم بقطر 214 مليار دولار وهي الأعلى على الإطلاق.

عمليا، ستصرف الدولة على بناء وتجديد الملاعب ما يقارب ملياري دولار، في حين ستصرف حوالي 5 ملايير على البنية التحتية من طرق وخطوط قطار فائق السرعة وتجديد حظيرة النقل الحضري وبناء مرافق وتطوير منشآت سيستعملها المواطن المغربي لتسهيل حياته اليومية، وهي قيمة استثمارية مضافة، ودائمة، في حين يمكن إعادة تدوير الملياري دولار التي ستصرف على الملاعب، في خلق بُطولة وطنية لكرة القدم، قابلة للانتاجية، بتحويل الملاعب والمرافق المرتبطة بها إلى منشآت ذات مداخيل دائمة، وهو أمر ممكن إن تم تجويد الأفكار وتغذية الرؤية باستراتيجية اقتصادية تتجاوز تنظيم كأس العالم 2030.

يمكن لكرة القدم في المغرب، أن تصبح جزءًا من منظومة اقتصادية متكاملة ومنتجة، وعاملا مهما للتنمية، وفرصة لتسويق البلاد، وبيع منتوج الترفيه الرياضي، داخليا وخارجيا، وتحويل الأندية كما المنتخب المغربي إلى علامات تجارية قابل لجلب ملايير الدولارات ضمن الاقتصاد الرياضي.

خالد البـرحلي

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

ASSAHIFA
ENGLISH

#assahifa_english

ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

شبكة نفوذ أخنوش داخل الدولة

طيلة 17 سنة.. كيف نسج أغنى رجل في المملكة شبكة من المقربين منه، بوضعهم على رأس مؤسسات عمومية تتحكم في القرارات الاستراتيجية للبلاد؟

الرباط - خولة اجعيفري

في عالم السياسة، تتقاطع المصالح، وتُعاد صياغة موازين القوى خلف الأبواب المغلقة، لكن في المغرب، يبدو أن هذا التقاطع تجاوز حدود المناورة السياسية ليصبح شبكة معقدة من النفوذ المالي والسياسي، يُجسّدها عزيز أخنوش، الرجل الذي جمع بين المال والسلطة في آن واحد. فمنذ أن وطِئت قدماه عتبة وزارة الفلاحة والصيد البحري عام 2007، بات اسمه مرتبطاً بتغييرات جذرية في بنية التعيينات داخل المؤسسات العمومية الحساسة، وصولاً إلى اعتلائه قمّة السلطة التنفيذية كرئيس للحكومة.

وبالعودة إلى شهور قليلة مضت، نجد أن اختيار أخنوش لمحمد سعد برادة، وزيرا للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وأمين التهراوي، وزيرا للصحة والحماية الاجتماعية، ضمن النسخة الثانية من حكومته شهر أكتوبر الماضي، كان مفاجئا للكثيرين، على اعتبار أنه استقدم شخصين آتيين توالبا من هولدينغ «أكوا» المملوك له شخصيا، ومن مجموعة «أكسال» المملوكة لزوجته سلوى الإدريسي، ليرأسا أهم وزارتين اجتماعيتين في البلاد، ولا يربطهما بكلا المجالين إلّا أنهما مقربان من رئيس الحكومة، بشكل شخصي.

لكن، في الحقيقة، لم يكن الأمر يتعلق سوى بجَبَّتَيْ كرز تزينان الكعكة الكبرى لأخنوش، رجل الأعمال الذي وجد نفسه منذ 2007 طرفا رئيسيا في لعبة سياسية كبيرة، ثم أصبح منذ سنة 2021 على رأس السلطة التنفيذية، ما وضع بين يديه مفاتيح التعيين في العديد من المؤسسات العمومية، وهو ما لم يتأخر في استغلاله على أكمل وجه بما يجعلُه المتحكم في خريطة صناعة القرار، عن طريق تكوين «جيشه» الخاص من «المدراء العامين والرؤساء» راسما معالم «دولة داخل الدولة».

رجل أعمال يصنعُ القرار الاقتصادي والسياسي

لم يكن الصعود السياسي لأخنوش، انتقالاً عادياً من قطاع الأعمال إلى الاستوزار ثم إلى رئاسة للحكومة، بل كان مُحمّلاً بتغييرات هيكلية في طريقة إدارة المناصب العليا. فالرجل الذي أطلق مشاريع كبرى مثل «مخطط المغرب الأخضر»، لم يكتفِ بإدارة الملفات التقنية للقطاع، بل عمد إلى إعادة تشكيل خارطة التعيينات في المؤسسات العمومية الحساسة، وهي التعيينات التي يُفترض أن تستند إلى الكفاءة والاستحقاق، غير أنها باتت في نظر الكثير من المتتبعين، تخضع لمعايير الولاء السياسي والانتماء إلى دائرة المصالح المقربة من أغنى رجل في المغرب، عزيز أخنوش.

وتُظهر العديد من المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، أن عدداً من الشخصيات التي تقلّدت مناصب استراتيجية في الوكالات الوطنية والمؤسسات العمومية الكبرى، تنتمي بشكل مباشر إلى «شبكة علاقات» أخنوش، سواء كان الأمر يتعلق بوجوه من حزبه، التجمع الوطني للأحرار، أو من شركائه في القطاع الخاص، أو من مستشاريه السياسيين والاقتصاديين، إلى جانب موظفين اشتغلوا إلى جانبه وفضّلوا البقاء لسنوات في الظل.

هذه الشبكة باتت تمتد إلى قطاعات حيوية مثل الفلاحة، والبنيات التحتية، والطاقة، والصحة، والتعليم.. ما يثير تساؤلات حول مدى تأثيرها على مبدإ تكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب العليا، وحول ما إذا كانت هذه التعيينات تخدم مصلحة الدولة أم مصلحة نخبة محدودة.

والأمر الأكثر إثارة للانتباه، هو أن هذا النمط من التعيينات لا يقتصر على المجالات الاقتصادية فحسب، بل يتعداها إلى قطاعات اجتماعية وخدماتية تمسّ حياة المواطنين اليومية، فمن تعيينات على رأس وكالات تنموية في مناطق نائية، إلى إدارة مشاريع كبرى تهدف إلى تحسين البنية التحتية، يبدو أن اليد الخفية لشبكة أخنوش تلعب دوراً محورياً في تحديد من يشغل المناصب المؤثرة.

> **الأمر الأكثر إثارة للانتباه، هو أن هذا النمط من التعيينات لا يقتصر على المجالات الاقتصادية فحسب، بل يتعداها إلى قطاعات اجتماعية وخدماتية تمسّ حياة المواطنين اليومية**

في «الصحيفة» تتبعنا مسار هذه التعيينات عبر جمع مُعطيات وشهادات تكشف النقاب عن «البروفايلات» التي صعدت إلى تلك المناصب، وعن الخلفيات التي دفعت بها إلى الواجهة، حيث تبيّن وفق قراءة لمصادر متطابقة تواصلنا معها، أن العديد من التعيينات لم تكن عشوائية أو مبنية على مُعطى الكفاءة، بل جاءت في سياق بناء شبكة معقدة من الولاءات التي تخدُم مصالح خاصة مُغلفة بالمصلحة العامة.

ومع كم المعطيات التي حصلنا عليها، باتت العديد من التساؤلات تطرح نفسها بإلحاح، حول ما إذا كنا أمام تعزيز لدولة المؤسسات أم بصدد تأسيس ما يُشبه «دولة داخل الدولة»، في ظل تركيز النفوذ، الاقتصادي ثم السياسي والإداري، في يد نخبة ضيّقة، بشكل قد لا يؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة، بقدر ما يكرّس احتكار القرار لفائدة أقلية تتحكم في مفاصل الدولة.

مجلس المنافسة.. مَن يراقب مَن؟

عندما يُذكر اسم عزيز أخنوش، لا يُستحضر فقط كرجل أعمال بارز أو رئيس حكومة على رأس واحد من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، بل يرتبط في الأذهان مباشرة بواحدة من أكثر الأزمات الحارقة التي مسّت جيوب المغاربة واستفزّت مشاعرهم، إنها أزمة المحروقات. هذه الأزمة لم تكن مجرد ارتفاع عابر في أسعار الوقود، بل كشفت عن معضلة أعمق تتقاطع فيها الثروة مع السلطة، حيث يجلس أخنوش على قمة هرم القرار السياسي، بينما يملك في الوقت نفسه حصة الأسد من سوق الغاز والمحروقات، عبر شركته «أفريقيا غاز»، فيما، ومع تصاعد أسعار المحروقات في السوق الوطنية إلى مستويات غير مسبوقة، تحوّلت مطالب المواطنين من احتجاجات صامتة إلى حركة سياسية رقمية تطالب برحيل رئيس الحكومة، باعتباره مستفيداً مباشراً من الأزمة، في واحدة من أوضح حالات تضارب المصالح التي شهدتها البلاد، منذ عقود.

ولأول مرة، لم تبقَ هذه الاتهامات في إطار التحليلات والتخمينات، بل حظيت بإقرار رسمي من أعلى هيئة مُعنية بمراقبة التنافسية في السوق، وهي مجلس المنافسة. ففي القرار الصادر يوم 23 نونبر 2023، أدان المجلس 9 شركات تنشط في الأسواق الوطنية للتموين والتخزين وتوزيع البنزين والغازوال، بتغريمها مبلغ 1,84 مليار درهم في إطار تسوية تصالحية بسبب ممارساتها الاحتكارية المخالفة لقواعد المنافسة، وفي مقدمتها شركة «أفريقيا غاز» التي يملكها أخنوش، ما مثّل أول إدانة رسمية لرئيس الحكومة في قضية تتعلق بمصالحه الاقتصادية المباشرة.

القرار شكّل ضربة لمصداقية أخنوش، وفتح الباب أمام تساؤلات سياسية وأخلاقية حول استمراره في المنصب، وكيف يمكن لرجل يدير ثروة ضخمة في قطاع استراتيجي وحيوي أن يقود حكومة يُفترض أنها تحمي مصالح المواطنين في مواجهة غلاء الأسعار، وكان واضحا بالنسبة للكثيرين ممن عايشوا تلك الفترة، أن الأمر ينطوي على شُبهات تضارب صارخ بين المصالح الشخصية والمسؤولية العامة.

لكن أخنوش لم ينتظر طويلاً للرد على هذه الإدانة، وبدلاً من تقديم توضيحات أو الدفاع عن نفسه أمام الرأي العام، اختار أسلوب المواجهة الصامتة. ففي خطوة مثيرة للجدل، أبعد نِصف أعضاء مجلس المنافسة، حيث شمل التغيير 6 أعضاء من بين 12 بناء على مرسوم صادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 8 دجنبر 2023 والذي نُشر بالجريدة الرسمية في عددها الصادر يوم 11 دجنبر 2023، وذلك بعدما لم يتم تجديد عضوية المعنيين بالأمر على الرغم من أن القانون يتيح إمكانية ذلك لمرة واحدة إضافية مدتها 5 سنوات.

> **في القرار الصادر يوم 23 نونبر 2023، أدان المجلس 9 شركات تنشط في الأسواق الوطنية للتموين والتخزين وتوزيع البنزين والغازوال، بتغريمها مبلغ 1,84 مليار درهم في إطار تسوية تصالحية بسبب ممارساتها الاحتكارية المخالفة لقواعد المنافسة، وفي مقدمتها شركة «أفريقيا غاز» التي يملكها أخنوش**

بمعنى آخر، أقدم أخنوش، بصفته رئيسا للحكومة، على إعفاء نصف أعضاء مجلس المنافسة الذين أشرفوا على التحقيق في ملف المحروقات، وعمد إلى تعيين أعضاء جدد وفق حساباته الخاصة، ما أثار المزيد من الشكوك حول مدى استقلالية المؤسسات الدستورية في المغرب.

وفي خطوة أثارت الكثير من التساؤلات حول استقلالية مجلس المنافسة، أقدم رئيس الحكومة على إعادة تشكيل عضوية المجلس، عبر تغييرات مسّت قضاة وخبراء في مجالي الاقتصاد والقانون، لكن ما يثير الانتباه أكثر في هذه التعيينات هو الطابع الحزبي والشخصي الذي طغى عليها، حيث شملت شخصيات مقربة من حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقوده أخنوش، بالإضافة إلى أسماء سبق أن شغلت مناصب في قطاعات استراتيجية تحت إشراف وزراء من نفس الحزب.

والتغييرات شملت تعيين شيماء عبو وعادل بوكبير كنائبين للرئيس، وهما قاضيان عُينا بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ووفق ما أكدته مصادر خاصة لـ «الصحيفة»، فإن الاثنين بعيدان عن أي انتماء حزبي، غير أن التعيينات المثير للتساؤلات، وفق ما رصدناه، هي التي كانت في صفوف الأعضاء ذوي الاختصاص في المجال الاقتصادي والمنافسة، حيث تم تعيين عادل هدان وعبد السلام بنعبو، وهما اسمان بارزان في وزارة الاقتصاد والمالية، التي تقودها الوزيرة التجمعية نادية فتاح العلوي. بالنسبة لعادل هدان فقد تم تعيينه مديراً للدراسات والتوقعات المالية في وزارة الاقتصاد والمالية خلال اجتماع مجلس الحكومة في شتنبر 2023، بينما تم تعيين عبد السلام بنعبو مديراً للشؤون الإدارية والعامة في نفس الوزارة خلال اجتماع حكومي لاحق في شتنبر 2024، وهذه التعيينات تفرض طرح سؤال حول مدى استقلالية مجلس المنافسة، إذ إن وجود مسؤولين تربطهم صلات وثيقة بحزب أخنوش قد يُضعف من مصداقية قرارات المجلس، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإصدار عقوبات ضد شركات يملكها رئيس الحكومة نفسه.

وإلى جانب الأسماء الاقتصادية، شهد مجلس المنافسة أيضاً عودة وجوه سياسية بارزة، مثل عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة السابق، وزميل أخنوش في حكومة سعد الدين العثماني، بعد أن بقي بعيداً عن المشهد السياسي عقب نهاية ولاية الحكومة السابقة، حيث عاد إلى الواجهة كعضو في المجلس، ليُمثل قطاع الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات، قبيل تعيينه مؤخرًا سفيراً للمغرب في الكوت ديفوار باقتراح من رئيس الحكومة، في خطوة تُفسَّرُ بأنها جزء من تحالفات سياسية مستمرة بين حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري الذي ينتمي له الفردوس، في إطار «المساندة النقدية» للحكومة التي قرّرها هذا الحزب.

«مجلس المنافسة» في صيغته الراهنة، كان من بين المؤسسات التي تواصلت معها «الصحيفة» في يناير من سنة 2024، في سياق الإعداد لتحقيق تحت عنوان «الهندسة السرية بين أفريقيا غاز وساوند إنيرجي البريطانية ومديرية الضرائب لاحتكار عزيز أخنوش غاز تندرارة»، والذي نُشر في النسخة الورقية خلال فبراير من العام نفسه، ورغم المعطيات التي سقناها بخصوص شبهات الاحتكار التي طاردت مسار الصفقة ككل، إلا أن المجلس فضل التزام الصمت وعدم التجاوب مع أسئلتنا، واستمر في السكوت حتى بعد نشر التحقيق الذي لقي تفاعلا كبيرا من لدن الطبقة السياسية والاقتصادية، وحاولت فرق المعارضة تكوين لجنة تقصي الحقائق حول ما جاء في التحقيق، قبل أن تفشل في ذلك لعدم توفرها على النصاب المطلوب.

وفاء جمالي.. يد أخنوش المتحكمة في خريطة الفقر

بتاريخ 18 أكتوبر 2024، برز اسم وفاء جمالي إلى واجهة المشهد السياسي عقب تعيينها مديرة عامة للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، وهو منصب يُعد بمثابة عصب مركزي في ورش الدولة الاجتماعية في المملكة، غير أن هذا التعيين لم يكن محضَ صدفة، بل تتويجًا لمسار طويل من القرب الاستراتيجي من رئيس الحكومة عزيز أخنوش، الذي لم يكتفِ فقط بإدارتها لشؤونه في القطاع الخاص، وإنما حرص على وضعها في قلب مفاصل الدولة، مكلفًا إياها بمهمة حساسة تتحكم في مصير ملايين الفقراء والمحتاجين بناء على صعود مدروس.

جمالي، الحاصلة على شهادة ماستر السلك العادي من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (ISCAE) وماستر متخصص من قانون الأعمال من المعهد نفسه، إضافة إلى شهادة في «الريادة العالمية والسياسة العامة» من كلية كينيدي بجامعة هارفارد، ليست مجرد مديرة عامة، بل تُعتبر واحدة من أكثر الشخصيات المقربة من عزيز أخنوش. مسارها المهني بدأ في بنك الأعمال (BMCE Capital Conseil) ما بين 2007 و2010، حيث اكتسبت خبرة مالية واستراتيجية، قبل أن تُستقطب إلى مجموعة «أكوا هولدينغ» التي يملكها أخنوش، لتشغل منصب مسؤولة التخطيط الاستراتيجي بين 2010 و2014.

وفاء جمالي المديرة العامة للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي

هذا القرب من أخنوش تطور بسرعة وجيزة، حيث عيّنها مستشارة له في وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بين 2014 و2017، ثم مديرة لديوانه في حزب التجمع الوطني للأحرار بين 2016 و2021، وعندما أصبحَ رئيسًا للحكومة في 2021، رافقته وفاء جمالي إلى مقر رئاسة الحكومة لتشغل منصب سكرتيرته العامة.

ولم يقتصر دور وفاء جمالي على المهام الإدارية والاستراتيجية فقط، بل لعبت أيضًا دورًا محوريًا في رسم صورة عزيز أخنوش في الإعلام. فحسب مصادر «الصحيفة» كانت جمالي تُعتبر «غلبة أسرار» أخنوش، حيث مثّلت صِلة الوصل بينه وبين المؤسسات الإعلامية، سواء فيما يخص مجموعته الخاصة «أكوا»، أو أنشطته في حزب التجمع الوطني للأحرار، أو حتى أثناء رئاسته للحكومة، وتلك الجهود الإعلامية كانت جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى الحفاظ على «صورة نظيفة» لأخنوش الذي يُعتبر أغنى رجل في المغرب، وفقًا لتقرير مجلة «فوربس» بثروة صافية تقدر بـ1,7 مليار دولار.

> ولم يقتصر دور وفاء جمالي على المهام الإدارية والاستراتيجية فقط، بل لعبت أيضًا دورًا محوريًا في رسم صورة عزيز أخنوش في الإعلام. فحسب مصادر «الصحيفة» كانت جمالي تُعتبر «غلبة أسرار» أخنوش، حيث مثّلت صِلة الوصل بينه وبين المؤسسات الإعلامية، سواء فيما يخص مجموعته الخاصة «أكوا»، أو أنشطته في حزب التجمع الوطني للأحرار، أو حتى أثناء رئاسته للحكومة

وبطبيعة الحال، فإن تعيين جمالي على رأس الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي لم يكن وليد اللحظة، ففوق مصادر موثوقة، عمل عزيز أخنوش على مدى شهور طويلة على تقديم جمالي للديوان الملكي على أنها شخصية تتمتع بالكفاءة اللازمة لإدارة هذا المنصب الحساس، ذلك أنه يدرك تمامًا أن الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي ستلعب دورًا محوريًا في تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الفئات الهشة وتقديم الإعانات المالية المباشرة.

ومن يدير هذه الوكالة يمتلك مفاتيح قاعدة بيانات ضخمة تضم معلومات حول المناطق الأكثر هشاشة وخريطة الفقر والعائلات المستحقة للدعم، مما يمنحه نفوذًا واسعًا في رسم السياسات الاجتماعية، كما يتحكم في تحديد من يستحق الدعم من الفئات الهشة في المجتمع، وبالتالي يكون القائمون على إدارتها في موقع مُهيمِن على سياسات الدعم المباشر، إذ لا يقتصر الأمر فقط على الإعانات المالية المباشرة، بل تشمل أيضًا أساليب توزيع الموارد وفقًا للأولويات التي تحددها الدولة.

وما يجعل هذا المنصب مهمًا أيضا، هو الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المدير العام للوكالة، وفي حالة وفاء جمالي يعني هذا أنها أصبحت تمسك بمفاتيح السياسة الاجتماعية للمملكة، إذ يُحسَم بين أروقة الوكالة في من يستحق الدعم ومن يُمنع عنه، وكيفية توزيع الأموال على مختلف المناطق، بحسب ما نص عليه مرسوم تطبيق القانون رقم 59.23 الذي يُحدد صلاحيات رئيس الوكالة.

واللافت أيضا، أنه قبل شهر واحد من تعيينها في الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، أقدم أخنوش على إنهاء مهام وفاء جمالي كسكرتيرة عامة لرئاسة الحكومة، وذلك تمهيدًا لوضعها في منصبها الجديد، وهو القرار الذي أثار تساؤلات عديدة حول توقيته ودوافعه، لا سيما في ظل إعادة ترتيب أوراق مستشاري أخنوش وديوانه.

مصادر مطلعة، أكدت لـ «الصحيفة» حينها أن «الطبخة السياسية» لتعيين جمالي تم إعدادها على نار هادئة، في سياق كان أخنوش يسعى فيه إلى تعزيز قبضته على ورش الدولة الاجتماعية، الذي يُعتبر ركيزة أساسية في عمل الحكومة الحالية، حيث عمل على مدار شهور لإقناع الديوان الملكي بأن جمالي هي الكفاءة الأنسب لقيادة الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، وهي المهمة التي لم تكن سهلة، خاصة في ظل الجدل الذي رافق أداء الحكومة في تدبير الملفات الاجتماعية، لذلك، فإن التعيين لم يكن مجرد قرار وظيفي، بل جزء من استراتيجية أوسع لإحكام السيطرة على مفاصل الدولة الاجتماعية.

تعيين وفاء جمالي في هذا المنصب ليس سوى حلقة في معركة النفوذ داخل ورش الدولة الاجتماعية، فبينما يتصاعد الجدل حول سياسات الحكومة في مواجهة الأزمات الاجتماعية، يبرز هذا التعيين كمحاولة من أخنوش لتعزيز سيطرته على مفاصل القرار الذي يمس حياة المواطنين المغاربة، وحالتهم الاجتماعية، بينما يظل السؤال المطروح، هو: هل ستنجح جمالي في إدارة هذا الملف الحساس بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، أم أن علاقتها الوطيدة بأخنوش ستجعل من الوكالة مجرد أداة لتعزيز مصالح سياسية واقتصادية ضيقة، و«العبث» بإدارة واحدة من أكثر الملفات حساسية في البلاد؟

عبد الودود خربوش.. رجل أخنوش على رأس وكالة محاربة الأمية

في يوم 12 يناير 2023، وفي مشهد يتسم بجدل سياسي، عُقد مجلس للحكومة برئاسة عزيز أخنوش خُصص للتداول والمصادقة على عدد من مشاريع النصوص القانونية، وتَعيين في مناصِبَ عُليا طبقا للفصل 92 من الدستور. خلص هذا المجلس إلى تعيين عبد الودود خربوش على رأس الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بمهمة نبيلة، وهي محاربة الأمية في صفوف المواطنين المغاربة.

وزير الفلاحة السابق وعبد الودود خربوش

هذا التعيين جاء بعد فترة من الجدل حول الجدوى من هذه المؤسسة، وما إذا كان يُمكنها أن تلعب دورًا حقيقيًا في تغيير الوضع الاجتماعي، لكن ما يثير التساؤلات هو كيف تم اختيار شخصية قد تبدو بعيدة عن التخصص المطلوب لهذا المنصب، خاصة وأن خربوش يحمل تخصُصًا في علم النفس، وليس في مجال محاربة الأمية أو التعليم.

ولمن لا يعرف الرجل، فخربوش، الذي يبلغ من العمر 51 عامًا، هو أستاذ جامعي متخصص في علم النفس، وحاصل على الدكتوراه في هذا المجال من جامعة محمد بن عبد الله بفاس. وطوال مساره المهني، شغل العديد من المناصب التي لا تلامس بشكل مباشر مجال محاربة الأمية، فقد عمل في بداية مسيرته كمساعد إداري بوزارة الداخلية، ثم كمُتخصص في علم النفس في وزارة الصحة، كما تقلد مهام أكاديمية في جامعة القاضي عياض بمراكش، ومع ذلك، لا نجد في سيرته الذاتية ما يشير إلى خبرة مُباشرة في قضايا محاربة الأمية أو التكوين في هذا المجال، إلا أن ذلك لم يكن عائقًا أمام رئيس الحكومة لاقتراحه، بل وتعيينه في وكالة تتولى هذا الملف الحيوي.

من جهة ثانية، فإن من وراء هذا التعيين يبرز رابط سياسي قوي بين خربوش وأخنوش، الذي يبدو أنه قد قرر تعيينه في هذا المنصب بعد سلسلة من المناصب التي شغلها في الديوان الحكومي، فقد كان خربوش عضواً في مجلس النواب في الفترة بين 2017 و2021، عندما ترشح باسم حزب التجمع الوطني للأحرار، ضمن اللائحة التي كانت وكيلتُها مباركة بوعيدة، والتي عمل معها بشكل وثيق، قبل أن تتولى سنة 2017 منصب كاتبة الدولة مكلفة بالصيد البحري تحت إمرة رئيسها في الحزب عزيز أخنوش الذي كان وزيرا للفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ليظفر خربوش بمقعد برلماني بقرار من المحكمة الدستورية، وهذا السياق الحزبي يفتح باب التساؤلات حول مدى تأثير الانتماء السياسي على تعيينه في منصبه الحالي، في وقت يعاني فيه القطاع التعليمي والاجتماعي من أزمات تستدعي خبرات متخصصة في مجال محاربة الأمية.

وبحسب مصادر خاصة لـ «الصحيفة»، فبعد انتهاء فترة عبد الودود خربوش البرلمانية سنة 2021، دخل الرجل بقوة إلى هياكل الحكومة، حيث شغل منصبًا في ديوان الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، المنتمي بدوره لحزب التجمع الوطني للأحرار، فيما كان الحديث حينها يدور حول احتمالية تعيينه كاتبا عاما للوزارة، لكن المفاجأة الكبرى كانت تعيينه مديرًا للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وهو منصب أثار تساؤلات عديدة.

وما أظهرته المعطيات التي استقتها «الصحيفة»، أن هذا التعيين لم يكن محض مصادفة، بل جاء في سياق سعي رئيس الحكومة عزيز أخنوش لتقليص النفوذ المتبقي من إرث حزب «العدالة والتنمية»، خصوصًا في المؤسسات الاستراتيجية، وبذلك، تم التخلص من عبد السميع محمود، الذي شغل المنصب لسنوات، والذي عينه عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة الأسبق، وهو من كان يُعتبر أحد رجاله المقربين، فيما هذا التعيين يثير تساؤلات عن خلفية القرار الذي يهدف إلى وضع رجال أخنوش في مراكز القوة داخل المؤسسات العمومية، خاصة تلك التي تمثل محور السياسات الاجتماعية.

ومعلوم أن الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 38.09، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تُناط بها مهمة اقتراح وتنفيذ برامج تهدف إلى محاربة الأمية، وتنسيق العمل بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية، وتعزيز الشراكة الوطنية والدولية، بيد أنها أضحت طيلة السنوات الماضية تحت مجهر المجلس الأعلى للحسابات بعدما شاب عملها مجموعة من الاختلالات المتعلقة بسوء الحكامة.

من جهة ثانية، فإن هذا التعيين أو المنصب الذي خُصص للتجمعي خربوش، يُعد استراتيجيًا، حيث أن المؤسسة تشرف على برامج ضخمة تستهدف تحسين مستوى التعليم ومحاربة الأمية، وهي إحدى أولويات السياسة الحكومية، لكن مع تعيين شخص بعيد عن المجال الأكاديمي أو المهني المتخصص في محاربة الأمية رغم الشكاوى المتعددة للمجلس الأعلى للحسابات، والتي تكشفها التقارير الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، بشأن وضعية الأمية وفشل المشاريع الوطنية المرتبطة بتطويقها، تطرح العديد من الأسئلة حول مدى قدرة خربوش على استثمار هذه الصلاحيات في إيجاد حلول فعّالة للمشاكل الكبيرة التي يواجهها قطاع محاربة الأمية في المغرب، في وقت تتزايد فيه الأرقام المتعلقة بالأمية في مناطق عدة من المملكة، ما يضع عليه عبئًا ثقيلًا لم يتعوّد على حمله في مسيرته المهنية.

وسيرة الرجل الذاتية والمهنية، لا تتضمن ما يُشير إلى تجربة معمقة في محاربة الأمية أو تحسين المناهج التعليمية، بل تُظهر قدرات في مجالات علم النفس والعمل الاجتماعي، وبالتالي، ورغم أن خربوش يمكن أن يكون قد أثبت قدراته في مجالات أخرى، لكن يبقى من الصعب فهمُ كيف يمكن لشخص مُتخصص في علم النفس أن يتحمل المسؤولية الكبرى في مؤسسة تتعامل مع قضية اجتماعية معقدة مثل محاربة الأمية؟

«الليث».. مديرا لوكالة تدبر مليارات الدراهم خارج الرقابة

في سياق التعيينات الحكومية الأخيرة، شهر أكتوبر الماضي 2024، حمل قرار تعيين سعيد الليث مديرًا عامًا لـ «وكالة تنمية الأطلس الكبير»، وهي الوكالة العمومية الجديدة، المعنية بإعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز، والتي تتمتع باستقلال مالي وإداري، وتُستثنى بشكل صريح من رقابة المجلس الأعلى للحسابات، وأي مراقبة مالية للدولة، وفق ما نص عليه المرسوم المحدث لها.

لكن من هو سعيد الليث، هذا الاسم «المجهول» الذي اختاره رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، ليكون على رأس هذه المؤسسة التي ستدبر مشاريع بمليارات الدراهم في السنوات المقبلة، في منطقة منكوبة أصبحت نموذجًا لورش إعادة الإعمار الوطني؟

إنه ليس مجرد اسم جديد على خارطة المسؤوليات العمومية، بل هو أحد الأسماء التي نسجت علاقتها الوثيقة بعزيز أخنوش منذ اللحظات الأولى لوصول هذا الأخير إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري سنة 2007. ووفق المعطيات التي تتوفر عليها «الصحيفة»، فإن سعود الليث في سلم المناصب تزامن بشكل لافت مع فترة استوزار أخنوش، حيث بدأ مساره المهني في الوزارة، كرئيس مصلحة بإدارة الهندسة القروية قبل 2009، وهو منصب تقني في قطاع حيوي مرتبط بتدبير الموارد المائية والتنمية القروية.

سعيد الليث المدير العام لوكالة تنمية الأطلس الكبير

ومسار الليث لم يتوقف عند هذا الحد، بل سرعان ما بدأت خطواته تتسارع نحو مناصب أكثر تأثيرًا. ففي الفترة ما بين 2009 و2010، تم تعيينه رئيسًا لمصلحة بمديرية الري، قبل أن يُرقى بعدها إلى منصب المدير الجهوي للفلاحة بجهة تازة - الحسيمة - تاونات، وهو واحد من أهم المواقع الجهوية في الوزارة، نظرًا للطابع الفلاحي لتلك المناطق، وما تستوجبه من برامج تنموية واسعة.

> تعيين عبد الودود خربوش لم يكن محض مصادفة، بل جاء في سياق سعي رئيس الحكومة عزيز أخنوش لتقليص النفوذ المتبقي من إرث حزب «العدالة والتنمية»، خصوصًا في المؤسسات الاستراتيجية، وبذلك، تم التخلص من عبد السميع محمود، الذي شغل المنصب لسنوات، والذي عينه عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة الأسبق، وهو من كان يُعتبر أحد رجاله المقربين، فيما هذا التعيين يثير تساؤلات عن خلفية القرار الذي يهدف إلى وضع رجال أخنوش في مراكز

في عام 2016، خلال فترة تولي عزيز أخنوش وزارة الفلاحة والصيد البحري، حصل سعيد الليث على تعيين مفصلي في مسيرته المهنية، إذ أُسندت إليه إدارة مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، وهي إحدى أكثر المديريات تأثيرًا داخل الوزارة، بحكم إشرافها على ملفات حيوية مرتبطة بتطوير البنيات التحتية في المناطق القروية، وتخفيف الفوارق المجالية، وتنفيذ برامج تنموية كبرى.

تعيين الليث في هذا المنصب لم يكن صدفة، بل جاء في سياق صعود متسارع بدأ منذ التحاقه بالوزارة، وتواصل بشكل لافت خلال فترات استوزار أخنوش، وموقعه في إدارة المديرية جعله في قلب مشاريع تنموية حساسة، حيث تتقاطع التنمية القروية بالمصالح السياسية، وهو ما أتاح له توسيع شبكته وعلاقاته داخل الوزارة ومع الفاعلين المحليين والجهويين.

وظل الليث يُعرف كواحد من رجالات أخنوش في وزارة الفلاحة، حيث كان جزءًا من الفريق الذي يُقدَّم كواجهة لإنجازات الحكومة في المجال التنموي. فخلال مناقشة الحصيلة النصفية للحكومة، كان الليث من أبرز المسؤولين الذين أجريت معهم مقابلات لإبراز «انجازات» الحكومة في تحسين وضعية القرى والمناطق الجبلية، ما يعكس قربه الكبير من رئيس الحكومة الحالي، ودوره البارز في مشاريع تُعدّ من صميم البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار.

من جهة ثانية، فإن تعيين الليث على رأس وكالة تنمية الأطلس الكبير يُظهر أن أخنوش يحرص على وضع رجاله في المناصب الحساسة داخل المؤسسات العمومية

التي تُدير ملفات استراتيجية، لكن ما يجعل هذا التعيين مثيرًا للجدل هو طبيعة المهام الموكلة لهذه الوكالة، وحجم الأموال التي ستُديرها، والأهم من ذلك، الحصانة الممنوحة لها من أي رقابة مالية للدولة.

ومن المهم الإشارة أيضا، إلى أن إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير جاء في إطار تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والمرسوم بقانون الذي أحدثت بموجبه الوكالة ينص على تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، مع خضوعها لوصاية رئيس الحكومة، لكن المادة الأكثر إثارة للجدل في هذا المرسوم هي المادة 11، التي تنص على أن الوكالة لن تخضع لمقتضيات القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

وهذا الإعفاء من الرقابة المالية الرسمية يُعد استثناءً غير مسبوق في تدبير المؤسسات العمومية التي تتعامل مع أموال عامة، خاصة وأن الوكالة ستتولى الإشراف على مشاريع ضخمة تشمل إعادة إعمار المنازل، وبناء المرافق والبنيات التحتية، وفك العزلة عن المناطق النائية، فيما غياب الرقابة المالية عن الوكالة يُثير مخاوف من غياب الشفافية والحكامة الجيدة، ويطرح علامات استفهام حول مدى احترام الوكالة لمبدأ «ربط المسؤولية بالمحاسبة»، المنصوص عليه في الفصل الأول من الدستور، وهو وضع يثير العديد من الشكوك حول كيفية إدارة مشاريع بمليارات الدراهم في إطار مؤسسة عمومية لا تخضع لأي رقابة مالية للدولة.

وفي الوقت الذي تُعاني فيه العديد من المؤسسات العمومية من اختلالات في التدبير، وفق تقارير المجلس الأعلى للحسابات، يبدو أن وكالة تنمية الأطلس الكبير ستكون في مأمن من أي محاسبة أو تدقيق خارجي، بفضل النصوص القانونية التي تُبعدها عن الرقابة المالية التقليدية.

وتنص المادة 12 من مرسوم إحداث الوكالة على أنها ستخضع فقط لتدقيق داخلي سنوي للحسابات من قِبل مراقبين للحسابات تعينهم الوكالة نفسها، لكن هذا التدقيق الداخلي لا يُعوّض الرقابة المالية التي يُفترض أن تقوم بها الدولة وخصوصا المجلس الأعلى للحسابات، ما يعني أن أي اختلالات مالية أو إدارية محتملة ستظل بعيدة عن أعين المؤسسات الرقابية.

وإعفاء وكالة تنمية الأطلس الكبير من الرقابة المالية يُثير مخاوف من إمكانية وقوع تجاوزات أو اختلالات في تدبير الأموال المرصودة لإعادة إعمار المناطق المنكوبة، فبحسب المعطيات المتوفرة، تُشرف الوكالة على تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، والذي يشمل إعادة بناء المنازل والبنيات التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، وفك العزلة عن المناطق النائية.

والثابت، أن تبعات زلزال 2023 تتطلب تخصيص ميزانيات ضخمة، وبالتالي تجعل من الضروري إخضاع الوكالة لرقابة صارمة لضمان حسن تدبير الأموال العمومية، وتفادي أي اختلالات أو سوء تصرف في الأموال المخصصة لإعادة الإعمار، لكن غياب الرقابة المالية يعني، عمليًا، أن مسؤولي الوكالة، وعلى رأسهم سعيد الليث، سيكونون في مأمن من أي محاسبة رسمية خلال تدبيرهم لملايير من المال العام الذي يخص ورشا ضخما قد تتبعثر فيه مصالح المغاربة بمصالح شخصية ضيقة.

نعمان العصامي.. «مهندس القروض» على رأس صندوق الكوارث

نعمان العصامي، مدير صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية

في عالم المال والاقتصاد، تبرز أسماء قليلة استطاعت البقاء في المشهد لسنوات طويلة، رغم تغير الحكومات وتعاقب الوزراء، ونعمان العصامي، المدير الحالي لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، الذي عيّن في أكتوبر الماضي، يُعد واحدًا من هؤلاء المسؤولين الذين ارتبطت أسماؤهم بدوائر القرار المالي، خصوصًا داخل وزارة الاقتصاد والمالية. فمنذ بداية مشواره المهني في التسعينيات، وحتى وصوله إلى رأس صندوق مليار، كان العصامي شاهدًا على تحولات كبرى في السياسة المالية بالمغرب، وأحد المستفيدين من «شبكة العلاقات» التي يديرها حزب التجمع الوطني للأحرار.

بدأ نعمان العصامي مسيرته المهنية داخل وزارة الاقتصاد والمالية، حيث شغل في بداية الأمر منصب إطار في مصلحة الخزينة العمومية بمديرية الخزينة والمالية الخارجية ما بين عامي 1997 و2002، خلال هذه الفترة، كان مسؤولًا عن التحليل المالي للقطاع العمومي المحلي، وهي وظيفة تتطلب معرفة دقيقة بحسابات الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

بين عامي 2002 و2004، تولى العصامي رئاسة مصلحة التحليل المالي للقطاع العمومي المحلي بالخزينة العامة للمملكة، وهذه المصلحة تتكلف بمتابعة الأداء المالي للجماعات الترابية، ما جعله مُلِمًا بأدق تفاصيل التمويل المحلي وآليات تدبير الموارد المالية للجهات.

وفي الفترة ما بين 2004 و2007، ترأس العصامي مصلحة القرض العقاري والصناعي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية، قبل أن يصبح، بين عامي 2007 و2013، رئيسًا لقسم القروض في نفس المديرية، وخلال هذه السنوات، كان جزءًا من دائرة القرار المرتبطة بإدارة الديون والقروض الخارجية للمملكة، وهي ملفات شديدة الحساسية بالنظر إلى ارتباطها بالمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وشكلت مرحلة صلاح الدين مزوار، الرئيس السابق لحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي تولى وزارة المالية ما بين 2007 و2012، نقطة تحول مفصلية في مسار العصامي، فمع وصول مزوار إلى موقعه الحكومي، بات العصامي أحد المقربين منه، حيث تم تعيينه في منصب نائب مدير الخزينة والمالية الخارجية، وهو منصب استراتيجي في الوزارة، يتيح لشاغله الوصول إلى ملفات مالية حساسة تتعلق بإدارة السيولة المالية للدولة، وتدبير الديون وعلاقات المغرب مع المؤسسات الدولية.

ورغم مغادرة مزوار الوزارة، حافظ العصامي على موقعه، حيث بقي نائبًا لمدير الخزينة والمالية الخارجية حتى عام 2023، مما يعكس قدرة استثنائية على التكيُّف مع التغيرات الحكومية والاحتفاظ بمنصبه رغم تعاقب وزراء ينتمون إلى أحزاب مختلفة، أبرزهم محمد بوسعيد ومحمد بنشعبون ونادية فتاح العلوي، وجميعهم منتمون لحزب التجمع الوطني للأحرار.

وفي أكتوبر 2023، جرى تعيين العصامي مديرًا عامًا لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وهو تعيين جاء في سياق ظرفية استثنائية، حيث كان المغرب يواجه تداعيات زلزال الحوز الذي خلّف خسائر بشرية ومادية جسيمة، فيما يُعد الصندوق من المؤسسات العمومية المهمة التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، ويهدف إلى تعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية أو البشرية الذين لا يتوفرون على تأمين ضد هذا النوع من الحوادث.

> بالنظر إلى أهمية الصندوق وحجم موارده، يُطرح السؤال حول مدى استقلالية القرار داخل إدارة هذه المؤسسة، في ظل أن وجود العصامي على رأسه، يصب بالضرورة في خانة تقوية نفوذ أخنوش والتجمع الوطني للأحرار داخل المؤسسات الاستراتيجية، خصوصًا وأن الصندوق يعمل خارج الرقابة التقليدية للدولة

وأنشئ صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ليكون أحد الركائز الأساسية في منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، خصوصًا في ظل تزايد المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات. ووفقًا للمرسوم رقم 2.19.244 الصادر في أبريل 2019، يتم تمويل الصندوق من خلال رسم شبه ضريبي يُفرض على عقود التأمين، بنسبة 1% من قيمة الأقساط المؤداة، ويُجمع هذا الرسم من شركات التأمين ويُحول إلى الحساب البنكي الخاص بالصندوق، مما يتيح له موارد مالية ضخمة تُقدر بمليارات الدراهم سنويًا.

وتعيين العصامي على رأس هذا الصندوق لم يكن اختيارًا اعتباطيًا، فهو بحكم خبرته الطويلة في وزارة المالية، خصوصًا في إدارة الخزينة والقروض، يمتلك معرفة دقيقة بآليات التمويل وتدبير الموارد، لكن الأهم من ذلك هو انتماؤه إلى دائرة النفوذ المقربة من حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو ما جعله يحظى بثقة متعاقبة من وزراء الحزب الذين مروا على وزارة المالية.

وبالنظر إلى أهمية الصندوق وحجم موارده، يُطرح السؤال حول مدى استقلالية القرار داخل إدارة هذه المؤسسة، في ظل أن وجود العصامي على رأسه، يصب بالضرورة في خانة تقوية نفوذ أخنوش والتجمع الوطني للأحرار داخل المؤسسات الاستراتيجية، خصوصًا وأن الصندوق يعمل خارج الرقابة التقليدية للدولة.

الواحات والأركان تحت جناح «الحمامة»

في 14 شتنبر 2023، صادق مجلس الحكومة المغربي على سلسلة من التعيينات في المناصب العليا التي كان من بينها تعيين لطيفة يعقوبي مديرة عامة للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان.

لطيفة يعقوبي، المديرة العامة للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وأشجار الأركان

يعقوبي، التي لا يُعرف سوى القليل عن سيرتها المهنية والسياسية، تصدرت المشهد مؤخرًا بعد تعيينها في منصبها الجديد، وأكدت مصادر من حزب التجمع الوطني للأحرار لـ «الصحيفة» أنها تنتمي للحزب وتنحدر من منطقة أنزي الواقعة قرب تيزنيت في سوس، غير بعيد عن تافراوت، مسقط رأس عزيز أخنوش، رئيس الحكومة الحالي.

ورغم أن اسمها لم يكن معروفًا في الساحة السياسية المغربية قبل تعيينها، إلا أن توليها إدارة الوكالة المذكورة لا يمكن فصله عن محاولات حزب «الحمامة» تعزيز وجوده في مفاصل الدولة، ذلك أن تعيين يعقوبي خلفا لإبراهيم حافيدي، وفق تقديرات مصادر «الصحيفة»، كان جزءًا من سلسلة تعيينات شملت مواقع مهمة في وزارات حيوية، أبرزها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، التي تخضع لسلطة وزراء حزب «الأحرار» منذ 18 سنة متواصلة، منها 14 سنة كانت خلالها تحت رئاسة أخنوش نفسه.

وتذكر المصادر ذاتها، أن يعقوبي، جاءت لتتولى إدارة هذه الوكالة الحيوية التي تهتم بالمناطق البيئية المهمة، والتي تعد جُزءًا لا يتجزأ من الهوية البيئية والاقتصادية للمغرب، ليس فقط بحكم قربها السياسي من رئيس الحكومة، وقيادة الحزب، لكن أيضا بفضل «كفاءتها في تدبير القطاع»، خصوصا في ظل التحديات البيئية التي تواجه هذه المناطق، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية وتدهور النظم البيئية.

وتأسست الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في 2010، بموجب القانون رقم 06.10، وهي الهيئة المسؤولة عن تنمية وصون المناطق التي تضم الواحات وشجر الأركان في جنوب المغرب، كما تشمل مهامها العناية بالأراضي القاحلة وشبه القاحلة، بما في ذلك تحسين إنتاج شجر الأركان وزراعة النخيل، وهي مناطق تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي في بعض الأقاليم.

وأهمية هذه المؤسسة تتجاوز الجانب البيئي، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي، وتحسين سبل العيش للسكان المحليين، والحفاظ على التنوع البيولوجي، كما تُعتبر الوكالة من أبرز اللاعبين في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة التي يعتمد عليها المغرب في سياق مواجهة التغيرات المناخية التي تهدد المناطق الزراعية.

ومنذ تعيين لطيفة يعقوبي، اتجهت الأنظار بشكل أكبر نحو الوكالة، باعتبارها مفتاحًا رئيسيًا في دفع عجلة التنمية المستدامة في هذه المناطق، التي يعوّل عليها لتوفير مصادر دخل جديدة وتنويع الاقتصاد المحلي بعيدًا عن الأنشطة التقليدية، لا سيما وأن من أدوارها تشمل الولوج للخدمات الأساسية مثل الكهربة القروية، والتزويد بالماء الصالح للشرب وتهيئة الطرق القروية والمساهمة في قطاعي التعليم والصحة، وكذلك مواكبة الأنشطة الاقتصادية خاصة في قطاعي الفلاحة والسياحة، وفق برامج خاصة لكل من المجموعات الإيكولوجية للواحات والأركان، وذلك في إطار عقود برنامج. وتُعتبر الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، المنوطة بتنفيذ البرامج التنموية في مجالات الاقتصاد والبيئة والثقافة والاجتماع، جزءًا من استراتيجية حكومية تهدف إلى تحسين ظروف عيش سكان هذه المناطق النائية، ومع ذلك، يظل تعيين يعقوبي على رأس هذه الوكالة يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا القرار مرتبطًا بالفعل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أم أنه مجرد خطوة ضمن استراتيجية سياسية أوسع، وقد تكون انتخابية أيضا، ما دامت في النهاية تنتمي للحزب صاحب التمثيلية الأكبر في البرلمان المغربي، والراغب في الاستمرار في السلطة بعد انتخابات 2026.

> لطيفة يعقوبي، التي لا يُعرف سوى القليل عن سيرتها المهنية والسياسية، تصدرت المشهد مؤخرًا بعد تعيينها في منصبها الجديد، وأكدت مصادر من حزب التجمع الوطني للأحرار لـ «الصحيفة» أنها تنتمي للحزب وتنحدر من منطقة أنزي الواقعة قرب تيزنيت في سوس، غير بعيد عن تافراوت، مسقط رأس عزيز أخنوش، رئيس الحكومة الحالي

ومن خلال مسؤولياتها، تتحمل الوكالة مهمة قيادة وتنفيذ المشاريع التنموية تحت إشراف الحكومة، حيث يُطلب من المدير العام للوكالة، وهو المنصب الذي شغلته يعقوبي منذ 14 شتنبر 2023، الإشراف على برامج التنمية، مراقبتها وتقييمها، مع اقتراح مبادرات تشريعية وتنظيمية لدعم التنمية المستدامة في مناطق الواحات وشجر الأركان، إضافة إلى ذلك، يتطلب المنصب تمثيل الوكالة أمام الدولة، والدفاع عن مصالحها قضائيًا، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ولجنة التوجيه الاستراتيجي، ما يجعله مركزًا قويًا في تنفيذ السياسات الحكومية ذات الصلة.

ويحملُ منصب المدير العام للوكالة في طياته مسؤولية ثقيلة، تتضمن اتخاذ قرارات استراتيجية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في مناطق تعاني من التصحر، والتغير المناخي، والفقر المدقع، وقد يتيح أيضًا فرصًا للتنسيق مع وزارة المالية، ووزارة الداخلية، والإدارات المعنية، إضافة إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، ما يجعل من يعقوبي شخصية محورية في تنفيذ هذه السياسات.

تجمعي على رأس المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

في شهر غشت من سنة 2017، جرى تعيين جواد باحجي في منصب المدير الوطني للاستشارات الفلاحية، في عهد الحكومة التي كان يرأسها سعد الدين العثماني، والذي تولى فيها عزيز أخنوش منصب وزير الفلاحة، وبعدها بـ 5 أعوام تمت ترقيته إلى منصب المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية على إثر انعقاد مجلس الحكومة الذي ترأسه أخنوش في غشت 2022.

تعيين باحجي، جرى، نظريا، طبقا للفصل 92 من الدستور لكن مسارعة أخنوش إلى نقله من موقعه السابق إلى موقع آخر أهم على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أضاف مزيدا من الأسئلة حول طبيعة هذه التعيينات وعلاقاتها بـ«النفوذ السياسي» لرئيس الحكومة الحالي ولحزب التجمع الوطني للأحرار.

وبين «الكفاءة» و«الولاء» اختلاف كبير، والأمران ليسا وثيقي الصلة ببعضهما في الحالة المغربية، وما يضع ترؤس باحجي للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية تحت المجهر، هو أن الرجل كان قد حصل على تزكية حزب «الحمامة» لترؤس مجلس جماعة مكناس، وهو ما تأتى له بعد انتخابات 2021، لكن عاما كاملا من «البلوكاج» الناجم عن عدم قدرته على تدبير أغلبيته، دفعه إلى تقديم الاستقالة في أكتوبر من سنة 2024.

جواد باحجي، المدير عام للمكتب الوطني للإستشارة الفلاحية

وجواد باحجي، الذي ولد في 26 غشت 1968 في حي «لاتوران» بمكناس، يبدو أن مسيرته المهنية كانت بمثابة استعداد لهذه اللحظة، فهو حاصل على دكتوراه في التواصل والخطاب السياسي، ماستر في التدبير العمومي من ISCAE، بالإضافة إلى عدة دبلومات في مجالات مثل الفلاحة، البيئة، وتدبير الكوارث الطبيعية، إلا أن السيرة الذاتية لباحجي، رغم تنوعها، لا تبرز بقوة كفاءته الفلاحية.

منذ سنة 1996، بدأت مسيرة باحجي في المجال الإداري عندما انضم للعمل في التعاون الدولي الياباني، ومن ثم انتقل إلى العمل في السفارة الأمريكية بالرباط في 1999، وخلال هذه السنوات، ظهر تأثيره في مجال التنمية الدولية، قبل أن يدخل إلى وزارة الفلاحة 2011 $sk أي في عهد رئيسه في الحزب عزيز أخنوش، حيث شغل عدة مناصب على مدى سنوات.

وفي سنة 2017، جاء تعيينه الأول على رأس المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ليضعه في قلب السياسة الفلاحية في البلاد، وتأسس المكتب سنة 2013 ومهمته الأساسية تتوزع بين تقديم الاستشارات للفلاحين، مكافحة الآفات الزراعية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المالية والتقنية، ومواكبة سلاسل الإنتاج الفلاحي، لكن مع الوقت، أصبح هذا المكتب، الذي يقع تحت وصاية وزارة الفلاحة، يشكل مركزًا رئيسيًا

في استراتيجية الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي، الذي يُعتبر أحد ركائز الاقتصاد المغربي.

والتعيين في هذا المنصب لا يتعلق فقط بكفاءة الشخص المعني، بل بنفوذ الوزارة التي تدير هذا القطاع، والتي بقيت تحت هيمنة حزب التجمع الوطني للأحرار لفترات طويلة، وقد ترى قراءته على أنه مجرد خطوة سياسية أخرى ضمن محاولات الحزب لتعزيز وجوده في المؤسسات العمومية.

وعند تعيين باحجي على رأس المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، كان ذلك بمثابة إدخال شخصية ذات خلفية حزبية إلى أحد أهم المؤسسات التي لها تأثير مباشر على قطاع حيوي يشمل ملايين الفلاحين في المغرب، خصوصا وأنه ليس مجرد جهاز إداري، بل هو مكوّن أساسي في تنفيذ مخطط «المغرب الأخضر» وبرامج التنمية المستدامة التي مست العديد من الفئات الاجتماعية في الأرياف.

ومؤخراً، وبعد أقل من عامين من تعيينه، تلقى باحجي ضربة قوية تمثلت في إعفائه من منصبه من طرف وزير الفلاحة الجديد أحمد البواري في 27 نونبر 2024، وهو ما يمكن أن يكون مؤشرًا على تفاقم المشاكل السياسية التي بدأت تظهر بشكل جلي في تدبيره للأمور داخل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

هذه الخطوة، التي تزامنت مع استقالته من رئاسة جماعة مكناس في أكتوبر 2024 بعد سلسلة من المشاكل الداخلية، تُظهر بوضوح أن مسيرته المهنية تأثرت بشكل كبير بالصراعات السياسية الداخلية. فقد أظهرت التقارير أن باحجي كان يشهد انتقادات واسعة من قبل زملائه في جماعة مكناس، حيث وجهت إليه اتهامات بالتسيير العشوائي، وتغييب المقاربة التشاركية، ما أدى إلى انشقاق داخل الحزب على المستوى المحلي وظهور حركة تصحيحية طالبت باستقالته أو إقالته.

وبينما كانت هذه التطورات تثير القلق في أوساط حزبه، لم يكن بإمكان قيادة الحزب تجاهل تدهور الوضع في مكناس، ما دفع إلى اتخاذ القرار بإعفائه من منصبه في المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، من طرف وزير يحمل هو الآخر ألوان حزب التجمع الوطني للأحرار، ما يعني أن الأمر يتعلق بإبعاد «ورقة محروقة» عن موقعي عمودية مدينة كبيرة وإدارة مؤسسة عمومية في وقت واحد.

أخنوش ينتزع ONSSA من يد العماري

في دجنبر 2017، شهد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المعروف اختصارا بـ «ONSSA»، واحدة من أكبر الهزات الإدارية، عندما وقع وزير الفلاحة آنذاك عزيز أخنوش على قرار إعفاء أحمد بن تهامي من منصبه كمدير عام للمكتب، وتعيين عبد الله جناتي خلفاً له، في سياق سياسي حساس، حيث كان حزب الأصالة والمعاصرة وزعيمه إلياس العماري في أوج تراجع نفوذهما السياسي، بعد خسارة الانتخابات التشريعية لسنة 2016 أمام حزب العدالة والتنمية، أما أخنوش فكان وقتها قد شرع في أخذ زمام المبادرة لتصدر المشهد السياسي، بعدما نجح في الإطاحة بعبد الإله بن كيران من رئاسة الحكومة، وفرض تحالفه على خَلفه سعد الدين العثماني.

وجاء قرار إعفاء بن تهامي، ليضع علامة استفهام كبيرة حول خلفياته، في ظل ما يحيط به من سياقات سياسية معقدة، فالرجل لم يكن مجرد مدير تقني، بل شخصية محسوبة على إلياس العماري، الذي كان حينها رئيسا لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، والذي لعب دوراً حاسماً في صعوده إلى هذا المنصب الحساس سنة 2013. مصادر مقربة من دواليب «أونسا» أكدت لـ «الصحيفة»، أن بن تهامي كان ضمن دائرة المقربين من العماري، ليس فقط بحكم انتمائه الجغرافي لجماعة تماسينت بإقليم الحسيمة، بل أيضاً لكونه أحد الأسماء البارزة في جمعية «أريد» التي أسسها العماري بعد زلزال الحسيمة لتعزيز حضوره في المنطقة ضمن العمل التنموي.

لكن الديناميات السياسية تغيرت، مع خروج العماري من المجال السياسي، حيث بدأت أسماء محسوبة عليه تفقد مواقعها تباعاً، في ما وصفه مراقبون بعملية «تفكيك إرث العُماري»، وإعفاء بن تهامي كان حلقة في هذه السلسلة، قبل أن يدخل الفاعل الرئيسي الجديد، عزيز أخنوش، على الخط، ليستغل هذا المسار لتعزيز حضوره في مفاصل الدولة وفق نهج «براغماتي»، يتيح له مجالاً أوسع للتمدد في مواقع النفوذ، خصوصاً أن وزارة الفلاحة التي كان يشرف عليها، تُعد واحدة من أكثر القطاعات الاستراتيجية في البلاد، و«أونسا» تمثل إحدى أهم أدواته لضبط الأمن الغذائي ومراقبة المنتجات الحيوانية والنباتية.

وبالفعل عقب إعفاء بن تهامي، تم تعيين عبد الله جناتي، الذي كان يشغل منصب المدير العام للمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (EACCE)، ليصبح مديراً عاماً لـ«أونسا»، وهذا التعيين لم يكن مفاجئاً، وفق تأكيد مصادر سياسية تواصلت معها «الصحيفة» إذ يُعرف جناتي بأنه من بين المقربين من أخنوش ومن رجال ثقته.

وما يؤكد هذا الطرح، أن جناتي، الذي شغل منصبه الجديد في 2017، استمر في إدارة المكتب رغم الفضائح العديدة التي شهدها ONSSA خلال فترة إدارته واهتز لها الرأي العام الوطني، لعل أبرزها ما يعرف بـ «فضيحة البرتقال الفاسد»، في 2020، عندما تم تصدير شحنة من البرتقال المغربي إلى هولندا، لكنها رفضت توزيعها في أسواقها بسبب احتوائها على مواد سامة، ما وضع المكتب في قفص الاتهام، وجعل العديد من الأسئلة البرلمانية تلاحق وزير الفلاحة فيما يخص التدابير المتخذة من طرف ONSSA التابعة لوزارته، و«تقصيرها» في مراقبة المبيدات الحشرية المستعملة في الضيعات الفلاحية.

> **في دجنبر 2017، شهد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المعروف اختصارا بـ «ONSSA»، واحدة من أكبر الهزات الإدارية، عندما وقع وزير الفلاحة آنذاك عزيز أخنوش على قرار إعفاء أحمد بن تهامي من منصبه كمدير عام للمكتب**

عبد الله جناتي، المدير العام لـ «أونسا» رفقة أخنوش

ورغم كل الفضائح التي توالت طيلة السنوات الماضية، بما فيها سلسلة من التنبيهات بشأن اكتشاف بقايا مبيدات حشرية غير مصرح بها في المنتجات الزراعية المغربية المصدرة إلى أوروبا، لا يزال عبد الله جناتي في منصبه حتى اليوم، ويطلق يديه بحرية داخل مؤسسة عمومية ذات صلة وثيقة بمجالين شديدي لحساسية، الأول هو الصحة العامة، والثاني هو التصدير.

المهدي الريفي.. مهندس توزيع أراضي الدولة على رجال الأعمال

في خطوة لا تخلو من علامات الاستفهام، جرى تعيين المهدي الريفي في 9 نونبر 2017 مديرًا عامًا لوكالة التنمية الفلاحية (ADA) خلال أشغال المجلس الحكومي، وهو التعيين المُفاجئ الذي تم في سياق اجتماعات دورية، وأصبح فيما بعد نقطة محورية في مسار التحولات التي شهدتها الوكالة، والتي تحولت مع مرور الوقت إلى إحدى أدوات السلطة السياسية لتوزيع أراضي الدولة الفلاحية بشكل فوضوي.

المهدي الريفي، المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية

والمهدي الريفي، المزداد بتاريخ 31 غشت 1969 بمدينة الحسيمة، هو أحد الوجوه البارزة في قطاع الفلاحة في المغرب، مسيرته المهنية تظهر رجلاً متدرجًا في المناصب بوزارة الفلاحة، حيث بدأ عمله في إدارة الهندسة القروية بين 1996 و2009. لكن مسار ترقياته السريعة انطلق في عهد عزيز أخنوش حين كان وزيرا للفلاحة، إذ تم تعيينه على رأس قسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص سنة 2009 بمديرية الري وإعداد المناطق الفلاحية، قبل تنصيبه مديرا للمكتب الوطني للاستثمار الفلاحي للغرب سنة 2014. وتقلد كذلك منصب المدير الجهوي للفلاحة لجهة الغرب - الشراردة - بني حسن سنتي 2014 و2015 ومنصب المدير الجهوي للفلاحة لجهة الرباط - سلا - القنيطرة من 2015 إلى 2017.

وكان الريفي ذراعا فعالة في تطبيق المخططات الفلاحية لأخنوش، والتي تنظم توزيع واستثمار الأراضي الزراعية، وهو ما مهد له الطريق في 2017 لتولي رئاسة وكالة التنمية الفلاحية، الهيئة المسؤولة عن تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الفلاحي، ومن خلال هذه المهمة الحيوية، أصبح الريفي أحد الممسكين بخُيوط توزيع أراضي الدولة الفلاحية، وهي الأراضي التي من المفترض أن تكون أداة لدعم الفلاحين الصغار وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق القروية، لكن

الواقع يشير إلى أن الوكالة أصبحت وسيلة لتوزيع هذه الأراضي على المقربين من الدوائر العليا، في ظل غياب الرقابة الكافية من طرف الجهات المعنية.

وتُعد وكالة التنمية الفلاحية، وفقًا لتوجهات الحكومة المغربية، إحدى الركائز الأساسية التي تدعم مخطط التنمية الفلاحية الوطني، ومن خلال هذه الوكالة، تعمل الدولة على تحسين وتطوير القطاع الفلاحي عبر تقديم الدعم للمستثمرين الفلاحيين وتعزيز جاذبية الأراضي الفلاحية للاستثمار المحلي والدولي، وهو الدور المشكوك في أدائه خلال فترة الريفي، وهو الأمر الذي دفع فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، في يوليوز من سنة 2024، إلى المطالبة بانعقاد لجنة القطاعات الإنتاجية، بحضور وزير الفلاحة، واستدعاء المهدي الريفي نفسه للمثول أمامها، من أجل «تقييم مشاريع وأداء وحصيلة وكالة التنمية الفلاحية».

فالوكالة، التي كانت من المفترض أن تساهم في تطوير الفلاحة التضامنية، وتعزيز تسويق المنتجات المجالية، أضحت محط اهتمام كبار المستثمرين والمقربين من الحكومة، الذين استفادوا من عقارات فلاحية لم تُعرض في العلن، بل تم تخصيصها وفقًا لمعايير ضبابية لا تخضع لرقابة حقيقية، وهو ما جعل مصادر مهنية تحدثت إليها «الصحيفة» تعتبر أن «ما يثير الشكوك أكثر، هو غياب الشفافية في عملية التفويت والتوزيع، حيث إن الأراضي التي تمرر إلى هذه الفئات تبقى بعيدة عن الأنظار، مع استبعاد الفلاحين الصغار وأصحاب المقاولات الشابة الذين يعانون من التهميش في غياب أي تحفيز حقيقي».

وفي الوقت الذي تروج فيه الحكومة المغربية لاستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي ومكافحة الفقر في المناطق القروية، نجد أن وكالة التنمية الفلاحية تحولت إلى أداة دعم أساسية للمستثمرين الكبار، ما يثير تساؤلات جدية حول جدوى السياسات المتبعة في القطاع، فحتى في ظل الحديث عن «مخطط المغرب الأخضر»، الذي يهدف إلى تعزيز الإنتاجية الفلاحية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لم تظهر نتائج ملموسة في تحسين وضع الفلاحين الصغار.

ورغم الإكراهات الاقتصادية التي يعيشها المغرب، والضغوط التي تتعرض لها الحكومة لتقليص نفقاتها في إطار قانون المالية للسنة 2025، نجد أن وكالة التنمية الفلاحية بقيادة المهدي الريفي تصر على صرف ميزانية ضخمة تتجاوز 1,6 مليون درهم للمشاركة في المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، ووفقًا للمعطيات الرسمية، يتم تخصيص هذه الميزانية لبناء جناح خاص بالوكالة بمساحة 96 مترًا مربعًا، مع تكاليف إضافية تتعلق بالإقامة الفندقية لطاقم الوكالة، وتوفير خدمات الضيافة والإطعام لـ 230 شخصًا، إضافة إلى الإنفاق على الطباعة بسخاء، حيث يتم إنتاج 250 ألف منشور دعائي للوكالة.

بلال حجوجي.. تجديد النفوذ داخل وزارة الفلاحة تحت عين أخنوش

تم تعيين بلال حجوجي في منصب مدير التعليم والتكوين والبحث الفلاحي بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في المغرب، بتاريخ 9 نونبر 2017، بموافقة مجلس الحكومة، وفقًا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وقد أثار هذا التعيين انتباه الطبقة السياسية، خاصة وأنه جاء في فترة كانت فيها معالم العلاقة القوية وزير الفلاحة في ذلك الحين، الذي ليس سوى أخنوش، وبلال حجوجي تتضح بقوة، فهذا الأخير كان يملك سجلاً أكاديميًا وخبرات مهنية معتبرة، لكنه كان يحتاج لـ«دفعة أكبر».

> **يُلاحظ أن أخنوش، من موقع رئيس الحكومة، راهن في تعييناته على الشخصيات المقربة منه لإدارة وزارة الفلاحة وفق رؤيته، من خلال وضع «أهل ثقته» في مواقع تمثل أعمدة المؤسسة، مثل بلال حجوجي، المستمر في منصبه منذ ما يربو عن 8 سنوات، إلى أن حل وزير الفلاحة الجديد أحمد البواري، ليُعلن عن فتح باب الترشيح لمنصب مدير التعليم والتكوين والبحث، في إطار ما وصفته تقارير إعلامية بأنه «حملة تطهير»**

واستطاع حجوجي، الذي أدار هذا المنصب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، الحصول على ثقة أخنوش، ما جعله أحد الشخصيات المقربة من دوائر اتخاذ القرار في الحكومة المغربية، وتعيينه في هذا الموقع كان بمثابة قطعة جديدة أضافها الرجل الراغب، آنذاك، في أن يكون رئيسا للحكومة المستقبلية، لترسم الصورة الكاملة لقبضته القوية على مؤسسات الدولة.

الدليل على هذه «الثقة» هو تجديد تعيين بلال حجوجي في المنصب ذاته في نونبر 2022، ما يبرز استمرار الدعم السياسي المقدم له، وفي هذه المرحلة، يُمكن قراءة هذه الخطوة كاستمرار لتلك السياسة الرامية إلى التمسك بالمقربين في المواقع الاستراتيجية، لا سيما وأن التعيين يتم عبر اقتراح من السلطة الحكومية المعنية والتي يمسك زمامها حزب التجمع الوطني للأحرار منذ ما يناهز العقدين، ما يجعل قرارات مثل التعيين أو تجديد الثقة أو الإبعاد، خاضعة لمصالح سياسية لا إدارية فقط.

بلال حجوجي، مدير التعليم والتكوين والبحث الفلاحي بوزارة الفلاحة

ومن خلال هذا المنصب، يتولى حجوجي مجموعة من المهام التي تساهم في تعزيز الكفاءات البشرية داخل القطاع الفلاحي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل الإشراف على برامج التعليم والتكوين الفلاحي، من خلال التنسيق وتطوير برامج تهدف لتحسين المهارات الفنية والمهنية للفلاحين والمزارعين، بهدف رفع مستوى الإنتاجية والابتكار داخل القطاع، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية لتطوير حلول علمية تُعالج مشاكل القطاع، مثل تحسين الإنتاج، وتبني تقنيات الزراعة المستدامة، ومعالجة الأمراض والآفات.

حجوجي هو أيضا المكلف بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الفلاحية، من خلال دعم السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز الاستدامة الزراعية والأمن الغذائي، فضلا عن التنسيق مع المؤسسات الدولية والمحلية، وبناء شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والهيئات الحكومية لتبادل الخبرات والمعرفة، ثم تشجيع الابتكار التكنولوجي في الزراعة، عبر العمل على تطوير تقنيات حديثة تُحسن من جودة الإنتاج الزراعي.

ويُلاحظ أن أخنوش، من موقع رئيس الحكومة، راهن في تعييناته على الشخصيات المقربة منه لإدارة وزارة الفلاحة وفق رؤيته، من خلال وضع «أهل ثقته» في مواقع تمثل أعمدة المؤسسة، مثل بلال حجوجي، المستمر في منصبه منذ ما يربو عن 8 سنوات، إلى أن حل وزير الفلاحة الجديد أحمد البواري، ليُعلن عن فتح باب الترشيح لمنصب مدير التعليم والتكوين والبحث، في إطار ما وصفته تقارير إعلامية بأنه «حملة تطهير»، إثر إطاحة التعديل الحكومي بسلفه محمد صديقي إثر النكسات المتتالية التي تكبدها القطاع الفلاحي، الأكثر خسارة لمناصب الشغل بواقع 136 ألف منصب سنويا منذ 2018، وفق أرقام بنك المغرب لسنة 2024.

وكالة القنب الهندي.. نحو التحكم في قطاع جديد

منذ أن أعلنت الحكومة المغربية عن تقنين زراعة القنب الهندي في مارس 2021، تبين للجميع أن هذا القطاع الجديد ضمن نسيج الاقتصاد الوطني يحمل تحديات كبيرة، تتوازى وإمكانيات ضخمة للمستقبل، بيد أن التعيينات في وكالة تقنين زراعة القنب الهندي كشفت عن جانب آخر من القصة، السيطرة السياسية والاستراتيجية الكاملة على هذا القطاع الحيوي.

وفي شتنبر 2022، جرى تعيين محمد الكروج، مديرا عاما بالنيابة لوكالة تقنين زراعة القنب الهندي، وهو التعيين الذي لم يكن مجرد خطوة إدارية، بل كان بداية لمرحلة جديدة في «التوظيف السياسي» للمؤسسات الاستراتيجية في المملكة، فالرجل، الذي سيتم تثبيته في منصبه رسميا إثر تعيينه عبر المجلس الوزاري في أكتوبر 2023، قادم بدوره من وزارة الفلاحة، مشتل «رجال ثقة» أخنوش.

وقبل أن نغوص في تداعيات هذا التعيين، لابد من تسليط الضوء على الشخصية التي اختارها أخنوش لهذا المنصب الحساس، فالكروج مولود في 30 ماي 1968، وهو مهندس دولة في الزراعة وحاصل على دبلوم الدراسات المعمقة من المعهد الوطني للزراعة في باريس.

بدأ مسيرته المهنية في القطاع الفلاحي منذ عام 1991، حيث تقلد عدة مناصب عالية في وزارة الفلاحة، وفي سنة 207 التي تولى فيها أخنوش الوزارة،جرت ترقيته إلى رئيس لقسم التعاون الدولي، ثم تدرج في المواقع إلى أن تولى منصب مدير عام لوكالة التنمية الفلاحية في 2013، قبل أن يصبح عاملا على إقليم الجديدة في 2017.

والمؤكد أن التكوين الأكاديمي والمسار المهني للكروج، وثيق الصلة بالمجال الفلاحي، ولكنه في الوقت ذاته يعد من الشخصيات المقربة من أخنوش، حيث عمل معه لمدة 10 سنوات في وزارة الفلاحة، وبعد سنة واحد من تولي هذا الأخير رئاسة الحكومة، استدعاه من عمالة الجديدة واختاره لترؤس وكالة خرجت إلى الوجود بعد مسار تشريعي معقد وجدل سياسي طويل.

وتأسست وكالة تقنين زراعة القنب الهندي بموجب القانون رقم 21-13، الذي تم المصادقة عليه في مارس 2021، وهو قانون يفتح الباب لزراعة القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، والثابت أن هذه المؤسسة تتولى مهام استراتيجيّة، تتعلق بتقنين زراعة القنب الهندي، وتنظيم تصنيعه وتحويله، وضمان التزام المزارعين بالقوانين المعمول بها، كما أنها مسؤولة عن تطوير زراعات بديلة في المناطق التي تعيش من هذه الزراعة، وتشرف على التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.

محمد الكروج، المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي

> **المثير للانتباه في تقرير المجلس الأعلى للحسابات الخاص بسنتي 2016 و2017، حديثه عن عملية التخلي الجزئي عن الديون المستحقة للقرض الفلاحي والتي يفترض أن من استفادوا منها هم الفلاحون الذين لا تتجاوز قروضهم الجارية 100 ألف درهم، إذ أبرز المجلس الأعلى للحسابات أن بعض القروض استفادت من عملية التخلي رغم كونها غير مؤهلة للاستفادة منها**

واليوم، أصبح هذا القطاع، الذي كان مُحاطاً بالتعقيدات القانونية والاجتماعية في الماضي، جزءاً من استراتيجية حكومية طويلة الأمد لتطوير الصناعات المرتبطة بالقنب الهندي، وهي خطوة تفتح المجال أمام فرص اقتصادية واجتماعية ضخمة، إذ تعتبر الحكومة أن إخراج هذه النبتة من نطاق الزراعة غير الشرعية المرتبطة بالمخدرات، يطلق إمكانيات هائلة لدر الإيرادات من خلال تصدير منتجاته الطبية والتجميلية والصناعية، لكن الأهم من ذلك انتشال آلاف العائلات في أقاليم شمال المملكة من ثلاثية الفقر التهميش والمطاردة الأمنية، وهو رهان إن نجح، سيُصنفه أخنوش في خانة «إنجازات» ولايته.

وبالتالي، فإن التعيينات في هذا القطاع لا تقتصر على شرط الكفاءة الإدارية، لذلك لم يكن غريبا أن يقترح أخنوش شخصا له خبرة طويلة في مجال الزراعة يمتد لأكثر من 3 عقود، منها عقد كامل من العمل تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الحكومة الحالي حين كان يحمل حقيبة الفلاحة والتنمية القروية، والذي وزع خلال سنة 2024 وحدها 3371 رخصة لزراعة القنب الهندي بشكل قانوني، والذي أشرف على محصول بلغ حوالي 4000 طن على مساحة تناهز 2169 هكتارا.

فكرات.. أملٌ أخنوش في طي فضائح القرض الفلاحي

شهد اجتماع المجلس الوزاري، الذي ترأسه الملك محمد السادس يوم 19 ماي 2023 بالقصر الملكي بالرباط، عدة تعيينات في مؤسسات عمومية استراتيجية، لكن أكثر تعيين أثار الانتباه والاستغراب في آن واحد، كان هو تسمية محمد فكرات رئيسا لمجلس الإدارة الجماعية للقرض الفلاحي، الذي تم باقتراح من وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وقتها، محمد صديقي.

هذا التعيين لم يكن مُنتظرا، على اعتبار أن الشخص الذي سبق فكرات إلى هذا الموقع، لم يمضِ على تعيينه سوى 10 أشهر، والأمر يتعلق بنور الدين بوطيب، الذي لا يمكنُ اعتباره شخصية عادية، فهو كان وزيرا منتدبا لدى وزير الداخلية، خلال الفترة ما بين 2017 و2021، وجرى استقدامه، باقتراح من صديقي أيضا، وبناء على معرفته الجيدة لخريطة العالم القروي بالمملكة.

عملية الإحلال والتبديل السريعة هذه، أكدت ما كان يروج داخل مجالات أضيق، من أن رئيس الحكومة عزيز أخنوش، الذي تولى حقيبة الفلاحة منذ 2007 وإلى غاية 2021، عاش على وقع شهور من الصدام مع «رجُل الداخلية»، الذي قرر النبش في الملفات القديمة للمؤسسة البنكية العمومية التي يتعامل معها الفلاحون الكبار قبل الصغار.

وجرت الاستعانة ببوطيب على رأس القرض الفلاحي، من طرف صديقي، رغم أن زميله في الحكومة، شكيب بن موسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حينها، كان قد كلفه سنة 2022 بترؤس المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي، مع ذلك، فإن الأمر بدا مفهوما باعتبار تجاربه السابقة، خصوصا أنه كان مديرا للشؤون القروية بوزارة الداخلية ما بين 2003 و2006.

وسيجد بوطيب نفسهُ أمام إرثٍ 20 عاما كاملة من المرحلة التي سبقته، والتي كان خلالها طارق السجلماسي، رئيسا لمجلس إدارة القرض الفلاحي منذ شتنبر من سنة 2003، الأمر الذي دفعهُ للنبش في العدد من الملفات، خصوص منها ما يتعلق بالقروض عالية المخاطر التي كان يستفيد منها فاعلون في المجال الفلاحي دون تقديم ضمانات كافية.

هذا الوضع وقف عليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الخاص بسنتي 2016 و2017، حيث لاحظ قُضاته وجود ضغوط كبيرة على مؤشرات ملاءمة الذمة المالية لمؤسسة القرض الفلاحي للمغرب، وأوردت الوثيقة أن النمو القوي للقروض خلال السنوات الأخيرة التي سبقت التقرير، المقرون بمحدودية تأثير النتائج المحققة من طرف المؤسسة على تعزيز الأموال الذاتية، أدى إلى إحداث ضغوط كبيرة على مؤشرات ملاءة الذمة المالية.

التقرير نفسه أوضح أن بعض القروض المتعثرة لا يتم تصنيفها طبقا للقواعد المنصوص عليها من قبل البنك المركزي، أي بنك المغرب، حيث إن القروض التي تستجيب لمعايير التصنيف كقروض ما قبل، مشكوك فيها أو مشكوك في تحصيلها أو تلك التي تُعتبر كديون مُعرضة للمخاطر، لا يتم تصنيفها بشكل تلقائي ضمن الفئات الموافِقة لها.

محمد فكرات، رئيس مجلس الادارة الجماعية للقرض الفلاحي

المثير للانتباه أيضا في التقرير، حديثه عن عملية التخلي الجزئي عن الديون المستحقة للقرض الفلاحي والتي يفترض أن من استفادوا منها هم الفلاحون الذين لا تتجاوز قروضهم الجارية 100 ألف درهم، إذ أبرز المجلس الأعلى للحسابات أن بعض القروض استفادت من عملية التخلي رغم كونها غير مؤهلة للاستفادة منها، لكونها راكمت عددا مهما من المستحقات معلقة الأداء وكان من الواجب تصنيفها ضمن الديون المتعثرة وتكوين مخصصات احتياطية لتغطيتها، حسب قواعد بنك المغرب.

هذا التعامل المثير للشبهات مع القروض والديون، الذي تم في فترة تولي أخنوش وزارة الفلاحة، أدى إلى نتيجة بديهية، وهي تآكل رأسمال البنك، ما يفسر لجوء الحكومة، في يوليوز من سنة 2023، إلى ضخ مبلغ مليار و350 مليون درهم، تحت مبرر «مواصلة

دينامية مواكبة القطاع الفلاحي، وتمويل الفلاحين في إطار استراتيجية الجيل الأخضر»، وفق ما جاء في بلاغ لرئاسة الحكومة.

هذه الخطوة لجأت إليها الحكومة بعد أسابيع فقط من وصول محمد فكرات إلى منصب رئيس مجلس الإدارة الجماعية للقرض الفلاحي، ويتعلق الأمر بعملية «إنقاذ» الأمر استفاد منها أحد المقربين جدا من عزيز أخنوش، والذي كان قبل ذلك، خلال الفترة من 2004 إلى 2021 تحديدا، مديرا عاما لمجموعة «كوسومار» التي تحتكر صناعة السكر بالمغرب.

فاختيار فكرات لم يكن عبثيا، إذ إن الرجل قبل ترؤسه لمجلس الإدارة الجماعية كان يشغل منصب رئيس تدقيق الحسابات في مؤسسة القرض الفلاحي، المجال الذي يُعد مربط الفرس في عمليتي التغيير السريعتين قبله، حيث أصبح مُطالبا بإخراج القرض الفلاحي من دائرة «الشبهات» خصوصا إثر ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وأيضا بسبب «الخطايا» التي وضع بوطيب، رجلُ الداخلية، يده عليها قبل تغييره.

> **قدوم فكرات لم يُجنب «القرض الفلاحي» الوقوع في «الفضيحة»، ففي أواخر 2023 وبداية 2024 جرى إعفاء مجموعة من الموظفين الكبار، من بينهم 4 مدراء جهويين، إثر افتحاص داخلي كشف تورطهم المحتمل في الموافقة على قروض بمئات الملايين من الدراهم دون احترام المساطر القانونية، والتي كان يستفيد منها رجال أعمال وفلاحون كبار مقابل ضمانات لا تغطي قيمة القرض**

واختار أخنوش لهذه المهمة «صديقا شخصيا» عرفه جيدا حين كان وزيرا للفلاحة، إذ إن إدارة فكرات لـ «كوسومار» كانت تعني أنه يوجد على رأس مؤسسة تحتكر مبيعات 50 في المائة السكر الذي يستهلكه المغاربة، والذي يحظى بدعم صندوق المقاصة، و100 في المائة من السكر المُنتج محليا، بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بمؤسسة تبلغ مساهمة القطاع العام فيها أكثر من 51 في المائة، موزعة بشكل متفاوت على التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين MAMDA، والتعاضدية المركزية المغربية للتأمين MCMA والصندوق المهني المغربي للتقاعد CIMR، والصندوق المغربي للتقاعد CMR، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAC.

ومع ذلك، فإن قدوم فكرات لم يُجنب «القرض الفلاحي» الوقوع في «الفضيحة»، ففي أواخر 2023 وبداية 2024 جرى إعفاء مجموعة من الموظفين الكبار، من بينهم 4 مدراء جهويين، إثر افتحاص داخلي كشف تورطهم المحتمل في الموافقة على قروض بمئات الملايين من الدراهم دون احترام المساطر القانونية، والتي كان يستفيد منها رجال أعمال وفلاحون كبار مقابل ضمانات لا تغطي قيمة القرض.

المعطيات التي كانت «الصحيفة» في نسختها الإلكترونية سباقة لنشرها بتاريخ 26 أبريل 2024، استنادا إلى معطيات داخلية، تتحدث عن تورط 9 أطر بنكية كبيرة في هذه العمليات المشبوهة، ما دفع إدارة المجموعة لاستدعاء المدراء الجهويين المحتمل تورطهم فيها إلى الإدارة المركزية بالرباط بدون مهمة، لكن مع الاحتفاظ برواتبهم.

هذه الفضيحة، نجم عنها دخول الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على الخط، وصدور قرار من النيابة العامة بمنع مجموعة من الموظفين الكبار من السفر، إلا أن إدارة القرض الفلاحي فضلت الاستمرار في سياسة الصمت، رغم أن الأمر يتعلق بإهدار أموال عمومية كان يحدث في فترة تولي رئيس الحكومة لحقيبة الفلاحة والتنمية القروية.

والمؤكد أن الوقوف على هذا المستوى من «الفساد الداخلي»، كان أمرا مُفروغا منه، وكان فكرات يعلم بذلك باعتباره المكلف بتدقيق الحسابات داخل مجموعة «القرض الفلاحي»، لذلك، فإن أخنوش ووزير الفلاحة السابق محمد صديقي، المنتمي بدوره لحزب التجمع الوطني للأحرار، فضلا إيصاله إلى منصب رئيس مجلس الإدارة، باعتباره مقربا منهما، لعل طيّ هذه الفضيحة يتم في هدوء، لولا أن الأمور خرجت عن السيطرة وتسربت إلى وسائل الإعلام.

ومع ذلك، فإن القائم على أكبر مجموعة بنكية مغربية في المجال الفلاحي، والتي تتولى منح القروض لكبار الفلاحين، لا يزال بعيدا عن كسب ثقة المؤسسات الدستورية، ففي يناير الماضي وجه رئيس الفريق البرلماني لحزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، طلبا لرئيس لجنة القطاعات الإنتاجية، عبد العزيز لشهب، من أجل عقد اجتماع اللجنة بحضور فكرات ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الجديد، أحمد البواري.

وأوضحت الوثيقة أن طلب عقد الاجتماع بحضور كل من وزير الفلاحة ورئيس مجلس الإدارة الجماعية للقرض الفلاحي للمغرب يُعزى إلى الحاجة المُلحة، في إطار المهام الرقابية لمجلس النواب، لمناقشة وتقييم وتدقيق حصيلة الإنجاز الفعلي لبرنامج التخفيف من آثار الجفاف، ولا سيما من حيث مصادر التمويل، ومدى التزام الأطراف بمساهماتهم المالية في تكوين الغلاف المالي للبرنامج.

وتسعى هذه الخطوة البرلمانية إلى الوقوف على تفاصيل توزيع الغلاف المالي الإجمالي على المكونات والمحاور المعلنة لهذا البرنامج، والتقييم الإحصائي لمدى التقدم في إنجاز مهمة توسيع التأمين الفلاحي ضد مخاطر الجفاف والظروف المناخية، والمثير للاهتمام كذلك أنها تسعى للوقوف على الحصيلة المُدققة والمفصلة لإعادة جدولة ديون الفلاحين، وكذا حكامة تدبير دعم الفلاحين وأساليب وطرق صرف هذا الدعم العمومي، وتصنيف الاستفادة من البرنامج، مجاليا وجهويا، من حيث صنف الفلاحين، صغارًا ومتوسطين وكبارًا.

مجلة الصحيفة السياحية

في الأكشاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

ميناء الداخلة الأطلسي.. مستقبل الجنوب وبوابة الساحل

مشروع بـ 1.2 مليار دولار لتحويل جنوب المغرب لقطب استراتيجي للتجارة الدولية

خولة اجعيفري

على الساحل الجنوبي للمحيط الأطلسي، وبالضبط على بُعد 40 كيلومترًا من مدينة الداخلة، ينبض المشروع الاستراتيجي الأضخم في تاريخ الأقاليم الجنوبية للمملكة بالحياة، هنا، في هذه الرقعة الجغرافية التي تتماهى فيها الصحراء مع أمواج الأطلسي، تُرسم ملامح ميناء الداخلة الأطلسي، المشروع الذي لا يُمثل مجرد بنية تحتية، بل تجسيدًا لرؤية ترمي إلى تحويل الجنوب المغربي إلى محور اقتصادي عالمي وبوابة للتواصل مع عمق إفريقيا والعالم.

بإيقاع متسارع لا يعرف التوقف، تنشط آلات البناء وتتردد أصوات العمل في الأرجاء، في مشهد يعكس التزام المملكة بتحقيق رؤيتها الطموحة لتحويل هذا المشروع إلى رافعة اقتصادية قوية تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للأقاليم الجنوبية، وهذا الميناء لا يُعد مجرد إضافة إلى سلسلة الموانئ الكبرى التي تدعم الواجهة الأطلسية، من الدار البيضاء إلى الجرف الأصفر، بل هو تجسيد لرؤية استراتيجية شاملة تعزز مكانة المغرب الجيوسياسية، وتفتح آفاقًا جديدة لربط شمال القارة الإفريقية بجنوبها ضمن إطار الجهوية المتقدمة، حسب أهداف المشروع.

ميناء الداخلة الأطلسي، الذي وُقعت اتفاقيته سنة 2016، لا يُعد مجرد مشروع مينائي ضمن الاستراتيجية الوطنية للموانئ الممتدة إلى أفق 2030، بل تحول إلى شريان حيوي لتنمية الأقاليم الجنوبية، ورمز لتوجه المغرب نحو الريادة القارية، ونقطة انطلاق نحو آفاق تنموية تضع المملكة في قلب الدينامية الاقتصادية الإفريقية والعالمية، وهذا تماما ما تؤكده جملة من المعطيات الذي تحوزها «الصحيفة» في هذا الصدد.

اللبنة الأولى.. قبل 11 عاما

في السادس من نونبر 2013، بدأت أولى ملامح حلم استراتيجي جديد يتشكل على أرض الأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك عندما أعلن الملك محمد السادس، بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، عن رؤية طموحة أطلقها لبناء نموذج تنموي استثنائي، مشددا على ضرورة ضمان النجاح لهذا النموذج القائم على الابتكار وروح التشارك، ومؤكداً على تزويده بمنظومة حكامة فعّالة ومسؤولة، بما يتماشى مع الجهوية المتقدمة التي تعطي المجالس المنتخبة دورًا محوريًا في صنع القرار.

وكانت الرسالة واضحة في قول عاهل البلاد خلال الخطاب: «هدفنا الأسمى هو تحويل الأقاليم الجنوبية إلى فضاءٍ حيوي للتنمية المندمجة، حيث يعيش أبناؤها بكرامة، ويزداد بعدها الجيو-استراتيجي قوة كقطب رئيسي للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.»

هذه الرؤية الملكية تجاوزت كونه مجرد مشروع تنموي، إلى وصفه تجسيد لديناميكية اقتصادية واجتماعية جديدة، تحمل في طياتها فرصًا لا حصر لها للنمو، ونافذة لخلق فرص العمل التي يشارك فيها أبناء المنطقة ورؤية للتنمية المستدامة التي تراعي التوازن بين تحقيق الثروات، وحماية البيئة، وتعزيز الثقافة المحلية، وضمان استفادة الساكنة من خيرات المنطقة بشكل عادل ومنصف.

وفي إطار تجسيد هذا المشروع الاستراتيجي على أرض الواقع، أصدر الملك محمد السادس في السادس من نونبر 2015 قرارًا بتخصيص ميزانية ضخمة تبلغ 77 مليار درهم لتسريع وتيرة التنمية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في الصحراء، وكانت هذه الميزانية مخصصة لمشروعات هيكلية كبرى، مثل الطريق السريع تيزنيت-العيون-الداخلة، وميناء الصيد في لمهيريز، والمركز الاستشفائي الجامعي في العيون، ومجمع التكنولوجيا في فم الواد، بالإضافة إلى ميناء الداخلة الأطلسي. وهكذا، تحول هذا النموذج التنموي إلى مشروع رائد لا يُعزز فقط موقع المغرب الجيو-استراتيجي، بل يفتح آفاقًا جديدة للأقاليم الجنوبية لتصبح محركًا اقتصاديًا للمملكة.

> **ميناء الداخلة الأطلسي، الذي وُقعت اتفاقيته سنة 2016، لا يُعد مجرد مشروع ميناءي ضمن الاستراتيجية الوطنية للموانئ الممتدة إلى أفق 2030، بل تحول إلى شريان حيوي لتنمية الأقاليم الجنوبية، ورمز لتوجه المغرب نحو الريادة القارية، ونقطة انطلاق نحو آفاق تنموية تضع المملكة في قلب الدينامية الاقتصادية الإفريقية والعالمية**

خلية نحل تُسابق الزمن

منذ اللحظة الأولى لانطلاقه، تسير أشغال إنجاز البنية التحتية الميناءية للمشروع الملكي الضخم «ميناء الداخلة الأطلسي»، الذي يقع بمنطقة نيّرفت التابعة للجماعة القروية «العرگوب»، وفق المخطط الزمني المعد له مسبقًا دون أي عراقيل أو تأخير، كما أكدت ذلك مصادر رسمية مشرفة على المشروع وأخرى حكومية مكلفة بتنفيذه، بالإضافة إلى مصادر غير رسمية مطلعة على تفاصيل العمل بالميناء، في حديثها لـ «الصحيفة»، وقد أشار الجميع إلى أن المشروع يسير وفق مساره المرسوم، مع التوقعات بأن يتم الانتهاء من الأشغال بشكل كامل في سنة 2028.

وتُفيد المعطيات الرقمية الرسمية التي تحوزها «الصحيفة»، بأن نسبة تقدم الأشغال في المشروع حتى نهاية يناير 2025 قد بلغت حوالي 30%، وهي نسبة مطابقة تماماً للبرنامج المسطر سلفا، الأمر الذي «يعكس الجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة، إلى جانب تعاون المقاولات ومكاتب الدراسات المعنية، لإخراج المشروع إلى حيز الوجود وفق الجدول الزمني المحدد» وفق ما أفادت به نسرين إبوزي، مديرة المديرية المؤقتة للإشراف على إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي، في حديثها لـ «الصحيفة»، وهي تؤكد أن العمل حاليا منصب على تحقيق عدد من المحطات الأساسية في الوقت المقرر لها. ومن بين هذه المحطات التي أبرزتها المسؤولة عن المشروع، إنهاء أشغال بناء القنطرة البحرية بحلول سنة 2025، يليها استكمال أشغال منشآت الحماية في الفترة بين 2026 و2027، مع الالتزام بإنهاء أشغال منشآت الحماية ومنشآت الرسو، بما في ذلك الأرصفة، خلال الفترة ما بين 2027 و2028.

ولضمان الالتزام بهذه الآهداف، تؤكد إيوزي أن المديرية التي ترأسها والتابعة لوزارة التجهيز والماء تعتمد على مقاربة استباقية تشمل تدبير احتياجات الورش من مواد البناء بشكل دقيق، مع إيلاء أهمية خاصة لإعداد وحدات الخرسانة مسبقة الصنع التي تُستخدم في القنطرة البحرية والحواجز الميناءية والأرصفة، وبالتالي هذه التدابير تتيح إدارة الأشغال بكفاءة وضمان احترام الجدول الزمني المعتمد.

من جانبها، قالت مصادر مطلعة على تفاصيل العمل في ورش ميناء الداخلة الأطلسي، فضّلت عدم الكشف عن هويتها لأسباب مهنية، إن تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي يتطلب مسطريا حوالي خمس سنوات من العمل المتواصل، وهي فترة زمنية تبدو قصيرة للغاية بالنظر إلى حجم وتعقيد المشروع، بيد أنها أكدت أن العمل لا يتوقف ليل نهار، حيث يُدار وفق نظام دقيق للمناوبات المستمرة، ما يتيح الحفاظ على وتيرة إنجاز مرتفعة تعكس الالتزام الكبير من جميع الأطراف المسؤولة عن المشروع.

وأشارت المصادر في حديثها لـ «الصحيفة»، إلى أن الطريق نحو تحقيق هذا الإنجاز لم يكن مفروشًا بالورود، فقد واجه المشروع تحديات وصعوبات متعددة على المستويات التقنية والجغرافية سيّما الحصى الذي تختص به المنطقة والذي سيستعمل في عملية البناء لأول مرة، وحتى فيما يتعلق بتوفير اليد العاملة الكافية، إلا أن الجهود المتضافرة للقائمين على المشروع، وحرصهم على تجاوز هذه العقبات، كان لهما الفضل في ضمان سير الأشغال دون تعطيل أو تأخير يُذكر عن البرنامج المسطر.

وأضافت المصادر ذاتها، أن هذا المشروع ليس مجرد ميناء تقليدي، بل هو رؤية طموحة تمتد لتشمل منطقة اقتصادية متكاملة تدعم الأنشطة التجارية والصناعية في إقليم الداخلة، مما يرسخ موقع المغرب كبوابة استراتيجية نحو الأسواق الإفريقية، مؤكدة أن الالتزام العالي والعمل الدؤوب يعكسان إصرارًا مشتركًا لتحقيق هذا المشروع في الإطار الزمني المحدد، بما يلبي التطلعات الوطنية والإقليمية.

> **المشروع ليس مجرد ميناء تقليدي، بل هو رؤية طموحة تمتد لتشمل منطقة اقتصادية متكاملة تدعم الأنشطة التجارية والصناعية في إقليم الداخلة، مما يرسخ موقع المغرب كبوابة استراتيجية نحو الأسواق الإفريقية**

12,65 مليار درهم لتعزيز الانفتاح الاقتصادي وتشجيع اليد العاملة المحلية

وفقاً للمعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع «ميناء الداخلة الأطلسي»، حتى الآن نحو 12.65 مليار درهم حتى الآن، من أجل تحويل جهة الداخلة وادي الذهب إلى مركز اقتصادي ولوجستي حيوي يخدم مصالح المملكة على المدى البعيد، سيما وأن المشروع هو في الحقيقة حجر الزاوية في الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي على إفريقيا وتعزيز الروابط التجارية مع مختلف الأسواق الدولية.

وينقسم المشروع إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تشمل إنشاء أرصفة تمتد على 694 مترًا وبعمق 16 مترًا لاستيعاب السفن الكبيرة، إلى جانب أرصفة خدماتية بطول 180 مترًا، ورصيف بترولي بطول 115 مترًا مخصص لتداول المنتجات النفطية. كما سيتم إنشاء رصيف مخصص للعربات على طول 45 مترًا، مع تخصيص 30 هكتارًا من الأراضي لتطوير الأنشطة المرتبطة بالميناء.

أما المرحلة الثانية، فتشمل إضافة أرصفة إضافية بطول 207 مترًا، وبناء حوض رئيسي بمساحة 60.15 مترًا مربعًا وعمق 12 مترًا. وسيتم أيضًا إنشاء حاجز وقائي يمتد على طول 836 مترًا لحماية المنشآت المينائية، إلى جانب تخصيص 12 هكتارًا من الأراضي لتوسيع البنية التحتية للميناء.

وفيما يتعلق باللوجستيات، يتم تطوير طريق يمتد على 7 كيلومترات لربط الميناء بالطريق الوطنية رقم 1، ما يسهل حركة النقل البري بين الميناء وباقي أنحاء المملكة. كما سيتم تخصيص 11 هكتارًا من الأراضي لإنشاء بنية تحتية لوجستية متكاملة، تدعم عمليات النقل والتوزيع على الصعيدين المحلي والدولي.

ومن حيث القدرة الاستيعابية، يتوقع أن يصل الميناء إلى قدرة استيعابية تبلغ 35 مليون طن سنويًا في مختلف الأنشطة التجارية، تشمل 5 ملايين طن من المحروقات، و1 مليون حاوية قياسية (20 قدمًا)، ما يعادل 10 ملايين طن، بالإضافة إلى 20 مليون طن من البضائع السائبة والمختلفة، كما سيشمل الميناء أيضًا ميناءً مخصصًا للصيد البحري بطاقة استيعابية تصل إلى مليون طن من منتجات الصيد البحري.

وتتمثل إحدى أبرز ملامح المشروع في إنشاء منطقة اقتصادية تمتد على 1650 هكتارًا قابلة للتوسيع، مما يتيح للميناء أن يصبح مركزًا صناعيًا ولوجستيًا رائدًا، وهذه المنطقة ستحتضن منصات لعرض وبيع المنتجات البحرية، ومصانع متخصصة في تحويل المنتجات البحرية والطاقة المتجددة والمعادن، إلى جانب وحدات صناعية للصيانة والتجميع والتحويل، كما ستخصص مرافق لوجستية لتسهيل توزيع المنتجات الزراعية والصناعية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، سيوفر المشروع أكثر من 2500 فرصة عمل مباشرة خلال فترة الإنشاء، بالإضافة إلى آلاف الفرص غير المباشرة بعد بدء التشغيل، ومن المتوقع أن يساهم في تعزيز مساهمة جهة الداخلة وادي الذهب في الاقتصاد الوطني، حيث يُتوقع أن ترتفع هذه المساهمة من 1.3% إلى 2.2%.

وفي هذا السياق، أكدت نسرين إيوزي، لـ «الصحيفة»، بأن ورش البناء يشغل حاليا ما يناهز 1800 شخص بين مهندسين وتقنيين وعمال، فيما على المدى الطويل، سيساهم الميناء ومناطق الأنشطة الاقتصادية المحاذية له والتي تبلغ مساحتها الاجمالية 1650 هكتار، في خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل، معتبرة أن «هذا فعليا يطرح سؤال تأهيل شباب المنطقة للاستفادة من هذه الفرص المستقبلية سواء تعلق الأمر بالاستغلال الميناني أو بالأنشطة الصناعية والخدماتية الأخرى». وأكدت المسؤولة نفسها، أن المديرية والوزارة الوصية تولي اهتماما بالغا لإدماج شباب المنطقة في أشغال بناء هذا الصرح الوطني تشكل اليد العاملة المحلية نسبة مهمة من عدد العاملين في الورش.

> **سيوفر المشروع أكثر من 2500 فرصة عمل مباشرة خلال فترة الإنشاء، بالإضافة إلى آلاف الفرص غير المباشرة بعد بدء التشغيل، ومن المتوقع أن يساهم مساهمة في تعزيز مساهمة جهة الداخلة وادي الذهب في الاقتصاد الوطني، حيث يُتوقع أن ترتفع هذه المساهمة من 1.3% إلى 2.2%.**

التكامل الاقتصادي والإشعاع الإفريقي

من جهة ثانية، يعد ميناء الداخلة الأطلسي بوابة بحرية جديدة تربط المغرب بعدد من القارات، بما في ذلك أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا وأفريقيا، مما يعزز دور المملكة كمركز لوجستي عالمي.

ومشروع ميناء الداخلة الأطلسي، لا يقتصر على كونه رافعة اقتصادية لتنمية المناطق الصحراوية فحسب، بل يندرج ضمن رؤية استراتيجية شمولية للمغرب تهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين المملكة وإفريقيا، وتحويلها إلى واجهة بحرية رئيسية للاندماج الاقتصادي وإشعاع المغرب على الصعيدين القاري والدولي، إذ يُعتبر مشروعًا استراتيجيًا يرسخ البعد الإفريقي للمملكة ويعزز الروابط الاقتصادية والتجارية مع القارة السمراء، كما أنه من المتوقع أن يسهم الميناء بشكل كبير في إبراز جهة الداخلة - وادي الذهب كأحد أبرز المراكز التي تربط المغرب ببلدان إفريقيا، ويُعد نقطة جذب للمستثمرين المغاربة والأجانب الراغبين في التوسع إلى الأسواق الإفريقية، لا سيما في إطار منطقة التبادل الحر القارية.

في هذا السياق، سيلعب ميناء الداخلة الأطلسي دورًا حيويًا في دعم الربط الاستراتيجي مع الطريق السريع يربط تيزنيت بالداخلة، ومن ثم يواصل طريقه إلى الحدود المغربية-الموريتانية وباقي بلدان القارة، وهذا الربط سيعزز توجه المملكة نحو تكامل اقتصادي حقيقي مع دول جنوب الصحراء.

وقد تجلى هذا التوجه بوضوح في خطاب العاهل المغربي بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء، حيث أكد أن «ميناء الداخلة سيشكل آلية هامة للتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي، لتصبح الواجهة الأطلسية في جنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، محركًا رئيسيًا لهذه الديناميكية، وستساهم في ذلك، إلى جانب ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد من أبرز موانئ إفريقيا، في تعزيز الاقتصاد البحري في هذه الأقاليم العزيزة علينا.»

ميناء الداخلة .. منفذ الساحل على الأطلسي

يتجسد البعد الاستراتيجي لميناء الداخلة الأطلسي في كونه ركيزة محورية ضمن المبادرة الأطلسية التي أعلن عنها الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، فهذا الميناء ليس مجرد مشروع جهوي أو محلي، بل يمثل استثمارًا وطنيًا يعكس رؤية استشرافية لموقع المغرب في قلب التحولات الجيوسياسية العالمية والإقليمية.

ويعزز المشروع مكانة إفريقيا كمحور جديد في موازين القوى الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل الدينامية المتسارعة التي يشهدها ملف الصحراء المغربية، مع تحقيق المملكة تقدمًا حاسمًا في هذا النزاع المفتعل، ورسم معالم مرحلة جديدة من التنمية والاستقرار.

في خطابه بتاريخ 6 نونبر 2023 بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، أعلن الملك محمد السادس عن المبادرة الأطلسية، كإطار استراتيجي يعكس رؤية شاملة ومتكاملة لدور المغرب في التحولات الجيوسياسية العالمية، وقد أظهر هذا الإعلان أن مشروع ميناء الداخلة الأطلسي أبعد من كونه مجرد بنية تحتية تقليدية، وإنما خطوة أساسية في سياق أوسع يعكس رؤية استراتيجية تتجاوز الأبعاد الجهوية، لتصل إلى آفاق قارية ودولية موسعة، سيما وأنها ترتكز على استثمار الموقع الجيوستراتيجي للمغرب والقارة الإفريقية، لا سيما في ظل المتغيرات التي أعادت تشكيل المشهد العالمي خلال العقدين الأخيرين.

وتشمل هذه التحولات تداعيات جائحة كوفيد-19، والنزاع الروسي-الأوكراني، وما أفرزه من أزمات طاقية وغذائية ومناخية، إلى جانب ذلك، تعززت أهمية إفريقيا مع تصاعد المنافسة الدولية على الموارد الطبيعية والمعادن والمواقع الاستراتيجية، هذا فضلا عن التغيرات السياسية في منطقة الساحل، بعد الانسحاب الفرنسي والتمدد الروسي، مما أعاد تشكيل موازين القوى في الإقليم.

ويشكل الموقع الجغرافي لإفريقيا الأطلسية أحد أبرز عوامل القوة في هذه المبادرة، حيث تحيط القارة محيطات وبحار تمنحها إشرافًا استراتيجيًا على أهم الممرات التجارية العالمية، مثل مضيق جبل طارق وقناة السويس، وفي هذا السياق، تأتي المبادرة الأطلسية كخطة متكاملة لاستغلال هذه المزايا الجيوستراتيجية، من خلال مقاربة تشاركية تهدف إلى تمكين دول الساحل الإفريقي من منفذ بحري على الواجهة الأطلسية المغربية، وتعزيز اندماجها الاقتصادي مع العالم.

وأكد الملك محمد السادس في خطابه التزام المغرب بتقديم دعمه لدول المنطقة، من خلال توفير بنية تحتية متطورة تشمل الطرق والموانئ وشبكات السكك الحديدية، كما شدد على ضرورة تطوير شبكات النقل والاتصالات الإقليمية لخلق دينامية اقتصادية تُعزز من التكامل التجاري وتحسن من قدرة دول الساحل على التواصل مع الأسواق العالمية.

ولتفعيل هذه الرؤية، شهد المؤتمر المنعقد في مراكش يوم 23 دجنبر 2023 خطوة عملية نحو تحقيق أهداف المبادرة، حيث تم التوقيع على اتفاق تاريخي بين المغرب ودول الساحل، والذي كان بداية ملموسة لتجسيد المبادرة الأطلسية، في مسعى استراتيجي لخلق منظومة اقتصادية متكاملة تُرسخ دور المغرب كجسر للتعاون الإقليمي والدولي، وتعزز من مكانة القارة الإفريقية كمحور رئيسي في التوازنات الجيوسياسية العالمية.

ويرى الخبير الموريتاني في الشؤون الاستراتيجية، الدكتور أحمد ولد محمدو، أن ميناء الداخلة الأطلسي يمثل خطوة محورية لتعزيز التعاون الإقليمي بين دول غرب إفريقيا والمغرب، في إطار المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس. ويؤكد ولد محمدو، في حديثه لـ «الصحيفة» أن هذا المشروع لا يخدم فقط المصالح المغربية، بل يُعدّ عاملًا مهمًا لتنمية اقتصادات دول الساحل والصحراء، بما في ذلك موريتانيا، من خلال فتح قنوات جديدة للتبادل التجاري وربط المنطقة بالأسواق العالمية.

وأشار الخبير الموريتاني، إلى أن الميناء يُجسد نموذجًا للتكامل الإقليمي، حيث سيسهم في تعزيز اللوجستيات والنقل البحري، مما ينعكس إيجابًا على دول الساحل التي تعاني من تحديات جغرافية تعيق وصولها إلى موانئ الأطلسي.

> **يعزز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي مكانة إفريقيا كمحور جديد في موازين القوى الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل الدينامية المتسارعة التي يشهدها ملف الصحراء المغربية، مع تحقيق المملكة تقدمًا حاسمًا في هذا النزاع المفتعل، ورسم معالم مرحلة جديدة من التنمية والاستقرار**

واعتبر ولد محمدو أن التعاون مع المغرب في هذا الإطار، لا سيما في مجال تطوير البنية التحتية المشتركة، يفتح الباب أمام شراكات استراتيجية طويلة الأمد تخدم الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة برمتها، موردا «أن موقع ميناء الداخلة الأطلسي يجعل منه بوابة عبور حيوية لدول المنطقة، ويُسهم في تحويل إفريقيا الأطلسية إلى منصة للتكامل الاقتصادي القاري، ما يعزز من قدراتها التنافسية على الساحة الدولية».

وكان الخطاط ينجا، رئيس مجلس جهة الداخلة-وادي الذهب، قد أكد خلال كلمته في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، شهر دجنبر الماضي، أن السياسة الأطلسية التي تنتهجها المملكة تحت قيادة الملك محمد السادس، أسهمت بشكل بارز في تعزيز جاذبية الصحراء المغربية، لاسيما جهة الداخلة-وادي الذهب، التي أصبحت بوابة استراتيجية للتعاون الإقليمي والدولي.

وأشار ينجا إلى أن هذه السياسة قد مكنت المغرب من تعزيز انفتاحه على عمقه الإفريقي، معززة بذلك مكانة جهة الداخلة كحلقة وصل حيوية بين القارات، حيث يشكل مشروع ميناء الداخلة الأطلسي مثالًا واضحًا على ذلك. وأوضح أن هذا المشروع، الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يشهد تقدمًا ملموسًا في الإنجاز، وسيتيح ربط الجهة بباقي الدول الإفريقية وأوروبا والقارة الأمريكية، مما يعزز مكانتها كبوابة استراتيجية ومحرك للتنمية.

وأضاف رئيس الجهة أن التجربة الجهوية لجهة الداخلة-وادي الذهب أظهرت نجاحًا كبيرًا في تنفيذ النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، مشيرًا إلى أن مجلس الجهة عمل على تعزيز دورها كمحرك أساسي للتنمية المحلية وشريك فاعل للدولة في إطار مقاربة تشاركية.

كما أكد ينجا أن هذا النموذج التنموي أعطى دفعة قوية للجهوية المتقدمة، وساهم في إعادة بناء الجهة تنظيمياً لتتمكن من أداء أدوارها التنموية على أكمل وجه، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري المؤهل وتطوير البنية التحتية. وأضاف أن جهة الداخلة-وادي الذهب أصبحت اليوم قطبًا اقتصاديًا تنافسيًا، ليس فقط على المستوى الوطني والجهوي، بل أيضًا على مستوى تعزيز التعاون والاندماج الاقتصادي مع دول الساحل وإفريقيا بشكل عام.

حاورتها: خولة اجعيفري

مديرة المديرية المؤقتة للإشراف على إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي، نسرين إيوزي لـ«الصحيفة»:

ميناء الداخلة الأطلسي: صلة وصل بين الفاعلين الاقتصاديين لدول الساحل وشركائهم التجاريين عبر العالم

نسرين إيوزي
مديرة المديرية المؤقتة للإشراف على إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي

● يشتمل ميناء الداخلة الأطلسي، على مكونات متعددة بما فيها ميناء الصيد البحري، والحوض التجاري، ومنطقة الأنشطة الاقتصادية، كيف يتم التنسيق بين هذه المكونات لضمان الكفاءة؟

الحقيقة، يسعني القول إن تصميم المركب الميناءي مساعد جدا في ضمان هذا التنسيق، فقد تم تصميمه بأسلوب هندسي متطور وذكي يأخذ بعين الاعتبار تعددية الأنشطة المستهدفة، ويضمن تلبية كافة الشروط اللازمة لتحقيق أقصى مستويات الكفاءة التشغيلية ضمن إطار من الانسجام والانسيابية، وأؤكد أنه يعكس رؤية متكاملة تتيح مناولة مختلف أنواع البضائع، بما في ذلك الحاويات، والبضائع السائبة الصلبة والسائلة بما فيها المحروقات، وذلك وفقًا لأعلى معايير السلامة والفعالية.

وقد تم تخصيص أرصفة محددة لاستقبال كل فئة من السفن، بالإضافة إلى تخصيص أراضي مسطحة ملائمة لمناولة البضائع حسب نوعها، فعلى سبيل المثال، تم تخصيص فضاءات تخزين خاصة بالمشتقات البترولية والهيدروجين الأخضر ضمن المنطقة الميناءية، مع ربطها المباشر بالأرصفة المخصصة لناقلات تلك المواد، ويتيح هذا التصميم تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ بسلاسة مع ضمان الالتزام الصارم بالمعايير الأمنية والسلامة المعتمدة دوليًا.

● ما هي أبرز التحديات التقنية أو الجغرافية التي واجهتها المديرية خلال الإشراف على مشروع استراتيجي بحجم ميناء الداخلة الأطلسي؟ وكيف تمكنتم من التغلب عليها؟

ميناء الداخلة الأطلسي هو أحد المشاريع الكبرى ذات الطابع المتعدد الأبعاد، حيث يهدف إلى تحقيق أهداف دولية وإقليمية ووطنية، وبحكم طبيعته الطموحة واجه فعلا تحديات متعددة تشمل الجوانب الاستراتيجية، الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية، والبيئية.

فعلى المستوى الاستراتيجي، وفي إطار الرؤية الملكية، يُمثل مشروع ميناء الداخلة الأطلسي فرصة حقيقية لتعزيز التكامل الإفريقي بين المغرب ودول القارة الإفريقية، وتقوية الربط البحري بين المغرب وبقية دول العالم (أمريكا، أوروبا، مع دعم التعاون الاقتصادي وتبادل المنافع مع دول الساحل، بما يتماشى مع رؤية إفريقيا الأطلسية، فيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يُعد مشروع ميناء الداخلة الأطلسي حجر الزاوية في النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، كما يُساهم في تزويد جهة الداخلة وادي الذهب، في إطار برنامجها التنموي، بمنظومة لوجستية حديثة تقدم خدمات صناعية ولوجستية متطورة تتماشى مع الطموحات التنموية للجهة.

وعلى المستوى التقني، فعلى غرار المشاريع الكبرى للبنية التحتية الميناءية، يُعتبر ميناء الداخلة الأطلسي مشروعًا هندسيًا طموحًا ومعقدًا، إذ يشمل، منشأة بحرية بطول يتجاوز 1.3 كيلومتر، تعتمد على ركائز معدنية مثبتة، ومنشآت حماية بحرية تمتد لأكثر من 6 كيلومترات، مدعمة بهياكل قوية، وأرصفة مخصصة لأنواع مختلفة من السفن، بطول إجمالي يتجاوز 2 كيلومتر، مساحات أرضية مسطحة تبلغ حوالي 70 هكتارًا.

ولتنفيذ هذا المشروع الضخم وفقًا للمعايير الدولية، تم إنشاء مرافق تقنية متطورة تشمل ورش عمل مجهزة بأحدث التقنيات، إضافة إلى مقالع تمتد على أكثر من 5000 هكتار لتوفير المواد الخام اللازمة.

● لكن، ما هي الصعوبات التي اعترضتكم في تنفيذ المشروع؟

يمكن القول إن نجاح تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي يتطلب تخطيطًا دقيقًا ومنهجيًا لضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بالتكلفة، والجدولة الزمنية، والجودة، مع الالتزام الكامل بالمتطلبات البيئية ومعايير السلامة، كما يُعتبر من دواعي الفخر أن يتولى تنفيذ هذا المشروع فريق مغربي بالكامل، يضم مصالح وزارة التجهيز والماء، مكاتب الدراسات، الخبراء، شركات البناء والأشغال العمومية، والمختبرات المتخصصة.

وتشمل أبرز التحديات التي واجهتنا الالتزام الاجتماعي والبيئي، ففي إطار تنفيذ الأشغال، نحرص على الالتزام التام بإجراءات السلامة والصحة والبيئة، مع ضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمشروع في محيطه، هذا الالتزام يأتي انسجامًا مع مسؤوليتنا المجتمعية وتوجهاتنا نحو التنمية المستدامة، لكن وعلى العموم، نحن نعتبر هذه التحديات أمرا طبيعيا في مشروع بهذا الحجم ونعتمد على كفاءات وخبرات وطنية للتغلب عليها.

● ماذا بخصوص معايير الجودة والسلامة التي يتم اتباعها في تنفيذ هذا المشروع هل يسعكم تحديدها؟

نحن نعمل بمعية مختلف المتدخلين في هذا المشروع على أن نجعل من ورش ميناء الداخلة الأطلسي ورشا نموذجيا يمتزج فيه الحرص على جودة الأشغال مع ترسيخ السلامة كأولوية مطلقة.

وفيما يخص سؤالك عن الجودة، فإن غايتنا هي ضمان استخدام مواد بناء ذات جودة عالية ومطابقة للمعايير المعتمدة لهذا النوع من المنشآت الميناءية، ولتحقيق ذلك، فإن الورش يتبنى نظام جودة ثلاثي المستويات تسهر فيه المختبرات على إجراء الاختبارات والفحوص الضرورية على مختلف المواد المستخدمة بشكل دوري لضمان مطابقتها للمعايير المتفق عليها، كما نعمل في ذات الصدد على توثيق وحفظ سجلات دقيقة ومفصلة عن كل المواد والاختبارات التي خضعت لها.

أما فيما يخص السلامة، فإننا اعتمدنا نظاما متكاملا يهدف إلى ترسيخ ثقافة السلامة لدى كل العاملين بالورش مع توفير الآليات الكافية للتعامل مع المخاطر عند وقوعها، وقد بني هذا النظام على ركائز أساسية تقوم أولا على تقييم المخاطر من خلال إجراء تقييم دوري للمخاطر المتعلقة بعمليات البناء واستخدام المعدات مع ضمان تنفيذ خطط إدارة المخاطر، فضلا عن التدريب والتوعية، لجميع العاملين على إجراءات السلامة والصحة المهنية وتوعية الجميع بأهمية اتباعها.

وإلى جانب كل ما سبق، تأتي الوقاية الشخصية والجماعية، بإلزامية استعمال معدات الوقاية الشخصية المناسبة (مثل الخوذات، القفازات، والأحذية الواقية) مع توفير شروط السلامة في مكان العمل من قبيل التشوير وتحديد الأماكن التي تنطوي على مخاطر خاصة كالعمل في المرتفعات والأشغال البحرية، ثم إجراءات الطوارئ، من خلال وضع خطط للتعامل مع الحالات الطارئة وضمان تدريب العاملين عليها مع تحديد فرق الاستجابة والتدخل حسب طبيعة الحادث، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الورش يتوفر على مرفق طبي يداوم فيه على مدار الساعة طبيب شغل وممرضين مع توفير سيارة إسعاف بشكل دائم.

وفي مسألة إشراف السلامة، يحرص على مراقبة وتنفيذ إجراءات السلامة في الموقع مشرفون متخصصون في السلامة وحفظ الصحة والبيئة، ويسهرون على تقييد العمال بتعليمات السلامة ويتدخلون عند الحاجة، كما يخضع هذا النظام لتقييم دوري قصد تدارك النقائص وتبني أفضل الممارسات في هذا الشأن.

● كيف يسهم مشروع ميناء الداخلة الأطلسي في تعزيز طموح المغرب ليصبح مركزاً محورياً لربط التجارة بين إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية؟ وإلى أي حد يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذا ما استحضرنا الأبعاد التي تجعل منه مشروعاً هيكلياً يعزز مكانة المغرب الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

ميناء الداخلة الأطلسي مشروع هيكل يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومندمجة بجهة الداخلة وادي الذهب عن طريق خلق نسيج اقتصادي محلي يشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية كالصيد البحري والفلاحة والتعدين والطاقة والسياحة وغيرها، وبالفعل تشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للميناء ومناطق الأنشطة الاقتصادية المحاذية له تعزيز جاذبية الجهة للاستثمارات الأجنبية والوطنية، والمساهمة في تشكيل منظومات صناعية وخدماتية تلعب فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة دورا محوريا.

● طيب، لنركز على مسألة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أي حد يسع الميناء جذبها؟ وهل هناك مستثمرون أو شركاء دوليون تم التعاقد معهم بالفعل؟

بهذا الخصوص، يتولى المركز الجهوي للإستثمار في الداخلة مسؤولية دعم وتسهيل الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية، مما يجعله شريكًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الإقليمية، أما وفيما يتعلق بمجال الهيدروجين الأخضر، تُكلف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) بمتابعة ملفات الاستثمارات ذات الصلة، حيث تقدم الدعم والمرافقة اللازمين للمستثمرين لضمان تنفيذ مشاريعهم بنجاح. يندرج هذا التعاون ضمن رؤية شاملة تهدف إلى ترسيخ مكانة المنطقة كمركز ريادي للطاقات المتجددة والابتكار المستدام.

● في ظل التنافس الدولي على ممرات التجارة البحرية، كيف يعزز ذلك موقع المغرب كمركز اقتصادي محوري على الصعيدين الإفريقي والدولي؟ وكيف يعزز المشروع طموح المغرب ليكون مركزاً لربط التجارة بين إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية؟

بالفعل، سيشكل ميناء الداخلة الأطلسي بوابة تجارية تربط جهة الداخلة وادي الذهب باقتصاديات دول غرب أفريقيا في إطار السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين دول القارة وخاصة بعد تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ولا أخفيك، سيكون ميناء الداخلة الأطلسي صلة وصل بين الفاعلين الاقتصاديين لدول الساحل وشركائهم التجاريين عبر العالم في إطار المبادرة الملكية الرامية إلى تعزيز ولوج هذه الدول إلى المحيط الأطلسي، وسيسمح الموقع الاستراتيجي لميناء الداخلة الأطلسي بتعزيز الربط التجاري للمملكة المغربية مع دول العالم خاصة غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية عن طريق تكثيف خطوط الشحن المنتظمة.

● بما أن المشروع يسعى إلى تحويل الجهة الجنوبية للمملكة إلى قطب اقتصادي عالمي، ما هي التغييرات المتوقعة في الهيكل الاقتصادي للجهة خلال العقد المقبل؟

يندرج هذا المشروع ضمن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة، الذي أعطى انطلاقته الملك محمد السادس في نونبر 2015، ويهدف إلى تحقيق دينامية جديدة للنمو في هذه المناطق، وقد وصف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص هذا النموذج التنموي الجديد الصادر سنة 2013، النشاط الاقتصادي بهذه الأقاليم بقليل التنوع والمعتمد أساسا على القطاعات الأولية، لذلك، فإن الغاية من مشاريع البنية التحتية مثل ميناء الداخلة الأطلسي والطريق السريع تزنيت الداخلة تكمن في تعزيز تطوير الأنشطة الاقتصادية الحالية كتلك المرتبطة بالصيد البحري وتوطين أنشطة جديدة على المستوى المحلي كالصناعة والهيدروجين الأخضر.

ويتوقع أن تجعل المشاريع المبرمجة طبقا للاستراتيجيات القطاعية المختلفة (الطاقات المتجددة، المعادن، الفلاحة، السياحة، الطاقة، اللوجستيك...) من جهة الداخلة وادي الذهب قطبا اقتصاديا اقليميا يساهم في التنمية الشاملة والمندمجة التي تعرفها بلادنا.

● بذكرك توصيات النموذج التنموي الجديد لتعزيز التنمية بالأقاليم الجنوبية كيف سينسجم معها ميناء الداخلة الأطلسي وإلى أي حد سيتكامل مع البرامج الوطنية الأخرى مثل مخطط التسريع الصناعي وبرنامج الطاقات المتجددة؟

تبنى المغرب في العقدين الأخيرين عدة برامج واستراتيجيات قطاعية كالفلاحة والصيد البحري والصناعة والطاقة وغيرها، ويتوقف التنزيل الفعال على المستوى الترابي لهذه الاستراتيجيات على كفاءة البنيات التحتية للنقل، وبالتالي من هذا المنطلق، فإن ميناء الداخلة الأطلسي لبنة أساسية في تفعيل

> ميناء الداخلة الأطلسي: هو أحد المشاريع الكبرى ذات الطابع المتعدد الأبعاد، حيث يهدف إلى تحقيق أهداف دولية وإقليمية ووطنية، وبحكم طبيعته الطموحة واجه فعلا تحديات متعددة تشمل الجوانب الاستراتيجية، الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية، والبيئية.

هذه البرامج على مستوى جهة الداخلة وادي الذهب. وهذا لا يتنافى مع أهداف النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أكد على أهمية البنية التحتية ودورها في الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد المحلي.

وأود الاشارة، إلى أن ميناء الداخلة الأطلسي أحد الموانئ الخمسة التي أعلنت عنها الاستراتيجية المينائية الوطنية في أفق 2030، وهذه هذه الاستراتيجية المينائية استندت إلى الاستراتيجيات القطاعية لتحديد معالم العرض المينائي الكفيل بمواكبة نمو الاقتصاد الوطني والاستفادة من الفرص التي تخولها التجارة البحرية الدولية. كما أن الاستراتيجيات القطاعية من جهة والنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية من جهة أخرى يندرجون ضمن رؤية ملكية سديدة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومندمجة للأقاليم الجنوبية للمملكة.

ويمثل ميناء الداخلة الأطلسي، بموقعه الاستراتيجي والبنية التحتية المبتكرة، رافعة اقتصادية رئيسية ستساهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، يُضاف إلى ذلك تأثير المناطق الاقتصادية الممتدة على مساحة إجمالية تبلغ 1650 هكتارًا، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من رؤية تحويل الداخلة إلى قطب اقتصادي وطني ومركز لوجستي إقليمي يخدم منطقة غرب إفريقيا. وستضم هذه المناطق مجموعة من الأنشطة الصناعية والتجارية التي تم تصميمها بعناية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعات التحويلية، واللوجستيات، والطاقة المتجددة، والصناعة السمكية. كما ستوفر هذه المناطق بنية تحتية حديثة تتماشى مع المعايير الدولية.

● قربينا أكثر من هذه المنطقة عمليا؟

المنطقة الصناعية واللوجستية، هي نقطة انطلاق رئيسية لتطوير الصناعات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن تم التطوير الشامل والمندمج لجهة الداخلة وادي الذهب وتحويلها إلى مركز مستدام للتنمية الاقتصادية وقطب محوري في التجارة الإقليمية والدولية، حيث ستساهم هذه البنية التحتية في خلق فرص عمل، سواء بشكل مباشر من خلال المشاريع الصناعية واللوجستية، أو بشكل غير مباشر عبر تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

● لكن، ما هي القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد بشكل مباشر من هذا المشروع؟ وكيف سيؤثر ذلك أو ينعكس على الاقتصاد المحلي إذا ما استحضرنا أن المشروع يهدف إلى رفع نسبة مساهمة الجهة في الاقتصاد الوطني من 1.3% إلى 2.2%؟

هذا المعطي صحيح، ميناء الداخلة الأطلسي سيخدم مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرصًا للتنمية المستدامة. والقطاعات المستفيدة بشكل مباشر تشمل قطاع الطاقة المتجددة، الصناعة المعدنية، التجارة واللوجستيك، ثم قطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به كالصناعة السمكية واصلاح السفن، والزراعة.. وسيمكن ميناء الداخلة الأطلسي من تنويع الاقتصاد المحلي عن طريق دعم تنافسية قطاعات انتاجية مختلفة، ولعل هذا التنوع سيساهم في الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد المحلي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام للمملكة، كما سيحفز الميناء توطين الشركات المغربية والأجنبية في مناطق الأنشطة الاقتصادية المجاورة، وبالتالي ظهور وتطور منظومات قطاعية صناعية وخدماتية تندمج فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية. هذا النسيج الاقتصادي سيوفر مناصب الشغل للساكنة المحلية وسيشجع الشباب على خوض غمار المقاولة.

● تم الإعلان عن توفير 2500 فرصة عمل مباشرة خلال فترة الأشغال، لكن ماذا عن فرص العمل غير المباشرة على المدى الطويل؟ وهل هناك برامج تدريب وتأهيل مستدامة؟

يشتغل حاليا في الورش ما يناهز 1800 شخص بين مهندسين وتقنيين وعمال، وعلى المدى الطويل، سيساهم الميناء ومناطق الأنشطة الاقتصادية المحاذية له والتي تبلغ مساحتها الاجمالية 1650 هكتار، في خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل، وهذا فعليا يطرح سؤال تأهيل شباب المنطقة للاستفادة من هذه الفرص المستقبلية سواء تعلق الأمر بالاستغلال الميناني أو بالأنشطة الصناعية والخدماتية الأخرى. هنا يجب التنويه بالمجهودات المبذولة في مجال التكوين حيث تضم مدينة الداخلة عرضا متكاملا بين المدارس العليا ومعاهد التكوين المهني. إننا نولي اهتماما بالغا لإدماج شباب المنطقة في أشغال بناء هذا الصرح الوطني تشكل اليد العاملة المحلية نسبة مهمة من عدد العاملين في الورش

● ما هي معايير الاستدامة البيئية التي تم تبنّيها في تصميم وبناء الميناء؟ وهل هناك تقنيات مبتكرة تُستخدم للحد من التأثير البيئي؟

ظل الهاجس البيئي حاضرا منذ بداية برمجة المشروع، وتجسد في فترة التصميم في تبني حلول مبتكرة تكرس هذا البعد البيئي للميناء، حتى أن اختيار موقع المشروع كان بناء على مجموعة من المعايير من ضمنها الأثر البيئي للميناء.

ولأكون أكثر تدقيقا، فإن القنطرة البحرية التي تربط الميناء بالياسة هي إحدى وسائل تقليل الأثر على البيئة حيث ستسمح بخفض كمية الرمال المتراكمة، كما أننا عمدنا إلى وضع أولوية استعمال مواد البناء المحلية دون إخلال بمعايير الجودة، وفي هذا الصدد، تم اعتماد مجسمات خرسانية خاصة تعطي مردودية أكبر وتخفض كميات الاسمنت الضرورية لتأمين منشآت الحماية كما تخفض كمية المواد المستخرجة من المقالع واللازمة لتشكيل تلك المنشآت.

والورش تبنى مجموعة من الإجراءات ذات البعد البيئي وتخص تدبير النفايات والمياه المستعملة وغيرها، كما يستمد ما يزيد عن 60% من احتياجاته من الكهرباء من محطة للطاقة الشمسية بعين المكان بهدف خفض البصمة الكربونية للورش والمساهمة في الحفاظ على البيئة.

● في سياق حديثنا عن البيئة، هل تخططون لتطوير نموذج «الميناء الذكي» في الداخلة؟ وما هي التكنولوجيا التي ستُعتمد لتحديث عمليات التشغيل والإدارة؟

أكيد، فمن المنتظر أن يُصبح ميناء الداخلة الأطلسي نموذجًا رائدًا في مجال الموانئ الذكية والمستدامة، حيث سيعتمد على أحدث التقنيات لتعزيز كفاءة العمليات وتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية، وسيساهم هذا التوجه في تقليل الزمن اللازم لمناولة البضائع وخفض التكاليف التشغيلية، مع تقليص الأثر البيني الناتج عن الأنشطة المينائية.

كما سيُعتمد على الرقمنة الكاملة لإدارة العمليات من خلال إنشاء منصة رقمية متكاملة تتيح مراقبة حركة السفن والبضائع في الوقت الفعلي. كما ستُوظَّف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ قرارات تشغيلية دقيقة، مما يضمن تدفقًا سلسًا للسلع ويُقلل من فترات الانتظار.

بالإضافة إلى ذلك، ستُستخدم أنظمة لوجستية متطورة مثل الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة لنقل الحاويات والبضائع داخل الميناء، مما يُعزز الكفاءة ويُقلل من الاعتماد على العمليات التقليدية. لضمان الأمن والسلامة، سيُجهَّز الميناء بأنظمة مراقبة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتأمين مختلف مرافقه.

> على صعيد الاستدامة البيئية، سيتحول ميناء الداخلة الأطلسي إلى «ميناء أخضر» يعتمد بشكل كامل على الطاقة المتجددة، مستفيدًا من الإمكانات الكبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الأقاليم الجنوبية. هذه الطاقة النظيفة ستُستخدم لتشغيل المرافق المينائية، مع تطوير أنظمة متقدمة لتخزين الطاقة لضمان استمرارية العمليات. وسيُطبق الميناء آليات متطورة للحد من البصمة الكربونية، بما في ذلك توفير مرافق لتزويد السفن بالوقود الأخضر مثل الهيدروجين، مما يعزز دوره كمحطة رئيسية للنقل البحري المستدام.

وستولي إدارة الميناء اهتمامًا خاصًا بإدارة الموارد البيئية، حيث سيتم اعتماد أنظمة لإعادة تدوير المياه المستخدمة ومعالجة مياه الصرف بطريقة تحافظ على البيئة البحرية. كما سيتم إنشاء مرافق متطورة لإدارة النفايات، مع التركيز على تحويلها إلى مصادر طاقة بديلة عند الإمكان.

إلى جانب ذلك، سيُركز الميناء على التنمية البشرية من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة للأطر المحلية، ما يُعزز قدراتهم في تشغيل الموانئ الذكية. كما سيُصبح الميناء مركزًا لدعم البحث والابتكار في مجالات التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الأزرق، مما يدعم الأهداف الوطنية للمغرب في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانته كفاعل رئيسي في هذا المجال على الصعيد العالمي. وبفضل هذا النهج المتكامل، سيُمثل ميناء الداخلة الأطلسي قفزة نوعية

في مجال النقل البحري المستدام، وسيُعزز من تنافسية المغرب في الأسواق الدولية بفضل مزيج من الأداء الاقتصادي المتفوق والالتزام البيئي الصارم.

● من بين أهداف الميناء تحسين الربط التجاري بين المغرب والقارات الأخرى، لكن هل يمكنكم شرح كيفية اختيار الوجهات البحرية الرئيسية التي سيتم التركيز عليها؟

نعم، إن الموقع الاستراتيجي لميناء الداخلة الأطلسي يُعتبر أحد أبرز العوامل التي تعزز من أهميته كمحور رئيسي في شبكة خطوط الشحن الدولي، وبفضل موقعه الجغرافي المتميز على الساحل الأطلسي الجنوبي للمملكة المغربية، يشكل الميناء نقطة التقاء مثالية بين خطوط الشحن العالمية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، مما يُسهم في تسريع اندماجه في الخارطة العالمية للنقل البحري.

والميناء قريب من المسارات البحرية الرئيسية التي تربط أوروبا بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يجعله محطة هامة للسفن العابرة التي تسعى إلى اختصار المسافات، وتقليل الزمن اللازم للتنقل بين القارات، وبفضل هذا الموقع، يمكن للميناء أن يسهم في توفير فرص إضافية للشركات الدولية التي تعمل في مجال النقل والتجارة البحرية، خصوصًا في ظل التحديات الجيوسياسية التي تواجه قطاع النقل البحري.

● ماذا بخصوص خطوط الربط مع غرب أفريقيا والأسواق الاسيوية؟

بلاشك، قرب الميناء من أسواق غرب إفريقيا التي تُعد من أسرع المناطق نموًا اقتصاديًا يُعزز من دوره كمنصة للتجارة الإقليمية والدولية، بل ويُتيح ربط الدول الإفريقية غير الساحلية، مثل مالي والنيجر، بالأسواق العالمية، مما يُمكن هذه الدول من تصدير واستيراد السلع بسهولة أكبر وبأقل تكلفة، وهذا الربط يشكل إضافة نوعية للتكامل الاقتصادي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، ويُساهم في دعم أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

أما من جهة الشرق إلى الغرب، فإن الميناء يُعد جسرًا بحريًا حيويًا يربط بين أسواق آسيا وأوروبا عبر المحيط الأطلسي، مما يُمكن المغرب من توسيع شبكة علاقاته التجارية مع دول أمريكا اللاتينية، إذ توفر هذه الروابط البحرية فرصًا كبيرة لتطوير تجارة مختلف البضائع بما فيها الهيدروجين الأخضر الذي يُتوقع أن يلعب دورًا محوريًا في التجارة العالمية في المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن الموقع الجغرافي للميناء يُتيح إمكانية تقديم خدمات لوجستية عالية الكفاءة للشركات الدولية، مثل المسافنة وخدمة تزويد السفن بالمحروقات. من خلال تقديم هذه الخدمات، يمكن للميناء أن يُصبح مركزًا لوجستيًا متكاملاً يُسهم في تعزيز تنافسية المغرب في الأسواق الدولية، ويوفر بديلًا أكثر أمانًا واستقرارًا للشركات التي تبحث عن موانئ ذات بنية تحتية حديثة وبيئة أعمال مستقرة.

وفي المجمل، يُشكل الموقع الاستراتيجي لميناء الداخلة الأطلسي أساسًا قويًا لتسريع تموقعه كمحور رئيسي في خطوط الشحن الدولية. فهو لا يعزز فقط من تنافسية المغرب، بل يفتح آفاقًا واسعة للتجارة العالمية، ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة وللمنطقة الإفريقية ككل.

● كيف سيؤثر الميناء على تنافسية المغرب في قطاع النقل البحري؟ وما هي ميزة ميناء الداخلة الأطلسي مقارنة بموانئ إقليمية مثل طنجة المتوسط أو موانئ غرب إفريقيا؟

في تقديري، ستكون العلاقة تكاملية، إذ يمثل ميناء الداخلة الأطلسي إضافة نوعية تعزز عرض المغرب في قطاع النقل البحري، بفضل موقعه الاستراتيجي وتكامله مع شبكة الموانئ الوطنية. ويمتاز هذا الميناء بموقعه الاستراتيجي وبقربه من خطوط الشحن الدولية كما أنه سيتوفق من حيث جودة البنية التحتية ومن حيث تبني أنظمة استغلال حديثة وذكية.

● طيب، ما هي الخطط لتقليل تكاليف اللوجستيات للشركات المحلية والدولية؟ وهل هناك نظام تحفيزي لجذب الشركات الكبرى؟

لتحقيق تنافسية أعلى وتقليل التكاليف التشغيلية، تبرز أهمية تكثيف تدفقات السلع عبر الميناء، وهو ما يُسهم بشكل مباشر في تعزيز موقع المغرب كمحور للتجارة الإقليمية والدولية، هذا النهج يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي على المستوى الإفريقي، خاصة في سياق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

علاوة على ذلك، يركز المشروع على مفهوم النقل متعدد الوسائط، من خلال الربط بين النقل البحري والبري عبر بنية تحتية متكاملة، تشمل الطريق السريع تزنيت الداخلة كصلة وصل بين الميناء وبقية الأقطاب الاقتصادية الوطنية والإقليمية. كما تشمل الرؤية التكامل مع مشاريع أخرى مدرجة ضمن برنامج التنمية الجهوية، مثل تطوير البنية التحتية للنقل الجوي، مما يعزز من تنوع وسائل النقل ويُسهّل حركة السلع والخدمات بشكل متكامل وفعّال. بفضل هذا التوجه المندمج، يُساهم المشروع في تعزيز التنافسية الاقتصادية، ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن أيضًا في السياق الإقليمي والدولي.

● تكلفة المشروع تقدر بحوالي 12.65 مليار درهم، هل تم تمويل المشروع بالكامل محلياً، أم هناك مساهمات من مؤسسات مالية دولية؟ وكيف ستتعاونون مع القطاع الخاص لتأمين استدامة مالية للميناء بعد دخوله الخدمة؟

عادة ما تشرف وزارة التجهيز على إنجاز مشاريع البنية التحتية المينائية، مما يعني أنها استثمارات عمومية تتولى الدولة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لها، كما سيتم اللجوء إلى استثمارات إضافية هامة لتهيئة المنطقة اللوجستية والبنيات الفوقية للميناء في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت إشراف السلطة المينائية.

● كيف يمكن لهذا المشروع أن يُسهم في تعزيز السيادة الاقتصادية للمغرب في ظل التحديات الجيوسياسية الإقليمية؟

سيسهم ميناء الداخلة الأطلسي في السيادة الاقتصادية للمملكة عن طريق تنويع الشركاء التجاريين، حيث يتوقع أن يرفع هذا الميناء من وتيرة المبادلات مع دول غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

● بالنظر إلى موقع الداخلة القريب من جزر الكناري والبوابة نحو إفريقيا، هل هناك استراتيجيات خاصة لتعزيز الشراكات مع دول الجوار؟

بالفعل، نسعى لأن تكون علاقاتنا مع الموانئ الاقليمية سواء في جزر الخالدات أو في غرب أفريقيا علاقات تكامل لا منافسة، وسنعمل على تعزيز هذا التوجه مع نظرائنا لأننا على يقين بأن الربط البحري بين هذه الموانئ سيعزز المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان المعنية وسيسهم في إنجاح مشروع التكامل الاقتصادي الأفريقي. كما أن ميناء الداخلة الأطلسي سيساهم في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من طرف المغرب.

ميناء الداخلة الأطلسي لبنة أساسية في تنزيل المبادرة الملكية الرامية إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي. حيث سيساهم الميناء والبنيات التحتية الوطنية الأخرى في تيسير المبادلات التجارية للدول المعنية مع باقي العالم. وهذه المبادرة التي تسهر وزارة الخارجية حاليا على تفعيلها بتعاون وشراكة مع ممثلي دول الساحل تمثل آفاقا جديدة للعلاقات العميقة للمملكة المغربية مع دول الساحل.

● كيف سيتم قياس نجاح المشروع بعد اكتماله؟ وما هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرونها أساسية في تقييم الأداء؟

المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاستدلال بها على نجاح المشروع كثيرة منها، حجم الرواج التجاري وحركة البضائع،و كمية البضائع التي يتم مناولتها سنويًا في الميناء بالمقارنة مع القدرة الاستيعابية والبالغة 35 مليون طن سنويًا، وتطور هذه الكمية من سنة إلى أخرى.. وعدد السفن التي يستقبلها الميناء والمدة التي تحتاجها كل سفينة للشحن أو التفريغ من باب قياس كفاءة الخدمات المينائية، ونسبة الزيادة في حجم الصادرات والواردات عبر الميناء مقارنة بالفترات السابقة، وتقييم تأثير الميناء على نمو القطاعات المستفيدة مثل الطاقات المتجددة، والتجارة البحرية.

والميناء سيسهم في جذب استثمارات كبيرة للجهة، لهذا يجب دراسة الآثار الاقتصادية للمشروع انطلاقا من مساهمته في نجاح المنظومة الصناعية واللوجستية كلها، وهنا نؤكد أن اهتمام المستثمرين المغاربة والأجانب بجهة الداخلة تضاعف إثر إعلان بداية الأشغال كما يشهد الورش زيارات منتظمة لوفود رجال أعمال وهيئات استثمارية مهتمة بتوطين مقاولاتها في جهة الداخلة وادي الذهب. أما المؤشرات الاجتماعية، فهي، خلق فرص العمل، تحسين مستوى المعيشة (الدخل المحلي والناتج الداخلي الخام للمنطقة، تنمية المهارات المحلية (مستوى التدريب واكتساب المهارات.

● بعد الانتهاء من مراحل المشروع، إذا تجاوز الميناء قدراته الحالية على استيعاب الحاويات والبضائع هل هناك خطط لربط ميناء الداخلة بمشاريع بحرية أو برية أخرى في الأقاليم الجنوبية؟

ميناء الداخلة الأطلسي يتميز بتصميم قابل للتوسعة لتلبية الاحتياجات المستقبلية، إننا نراقب عن كثب تطور الطلب على الموانئ، ويمكن برمجة توسعة الميناء متى تأكدت الجدوى الاقتصادية من ذلك. ويمكن أن تشمل هذه التوسعة، زيادة الطاقة الاستيعابية عن طريق زيادة عدد الأرصفة والمرافق المينائية، تطوير مناطق صناعية ولوجستية إضافية. وقد تم أخذ هذا بعين الاعتبار حيث تم تخصيص نسبة من الوعاء العقاري للاحتياجات المستقبلية والفرص القادمة، والتوجه نحو أنشطة مينائية أخرى كتزويد السفن بالوقود الأخضر.

وطبقا الاستراتيجية المينائية الوطنية، فإن ميناء الداخلة الأطلسي جزء من القطب الميناني للجنوب، والذي يضم موانئ مفتوحة للتجارة الدولية كميناء العيون وطانطان وموانئ للصيد البحري كبوجدور والمهيريز. ويضم القطب الميناني موانئ مختلفة من حيث الحجم والنشاط ويهدف إلى تثمين موارد الجهة والاستجابة لمختلف احتياجاتها بشكل شامل ومندمج.

كما أن الطريق الوطنية رقم 1 (تزنيت الداخلة) تربط الميناء بباقي مدن المغرب وتصله، كذلك بالمعبر الحدودي الكركرات مع موريتانيا. وفي إطار تنزيل المبادرة الملكية الرامية إلى تعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، فإن ميناء الداخلة الأطلسي سيكون متصلا كذلك بالطرق والممرات التجارية التي ستربط دول الساحل بالواجهة الأطلسية.

يتحدث وحيدا..

مصطفى بايتاس.. الساكت الرسمي و«عقاب» الحكومة للصحافيين

الصحيفة - حمزة المتيوي

قالت العرب قديما، إن «الكلام بلا فائدة ضرب من ضروب الهدر». وقد يكون الصحافيون الذين قرروا الإحجام عن الندوة الصحفية التي تلي اجتماع المجلس الحكومي، والتي يظهر فيها الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، عملوا بهذه المقولة بعدما اكتشفوا أن اقتطاع وقتٍ غير وجيز من برنامجهم المِهني اليومي للانتقال إلى مقر وكالة المغرب العربي للأنباء، والجلوس صابِرينَ مُحتسبين من أجل الاستماع إلى «لاشيء»، أمرٌ أصبح أكبر من طاقتهم على الاحتمال.

وحَملت ندوة بايتاس الصحفية، بتاريخ 16 يناير 2025، بعض «الجديد»... طبعا، لم يكن «الناطق الرسمي باسم الحكومة» هو من حملهُ، لأن الأصل عنده أضحى أن يتكلم بما يعرفهُ الناس كلهم لا الصحافيون وحدهم، دون تقديم أي جواب يتيح للإعلاميين صياغة «خبر» يُفْترض أن من أجله قدموا، حتى يعطّوا للمغاربة «جديدا» يُمثل أساسَ مهنتهم، وتنبني عليه «عقيدةُ» التواصل مع وسائل الإعلام عموما، على اعتبار أن الصحافة هي حلقة الوصل في نقل الإجابات، بأمانة وموضوعية، بين المؤسسات والمواطنين.

ومع ذلك، كان بايتاس محورَ هذا «الجديد» عندما ظهر وحيدا على المنصة وهو يخاطب الكراسي الفارغة، في صورة لم يكن انتشارها، في واقع الأمر، إلا تحصيلَ حاصل، لأن الصحافيين، في ما بينهم، يعلمون جيدا أن ندوة بيتاس أضحت، في تصور الكثير من ممثلي وسائل الإعلام الوطنية والدولية، مجرد «هدر» للوقت والجهد، فلم يَعُد يُطيق تحمل «فراغها» إلا أفرادٌ قليلون معدودون على أصابع اليدين، يجتزُّون عبثًا أملَ أن يشُذَّ «الناطق الرسمي» عن القاعدة ذات مرة، فيقدم جوابا واضحا عن الأسئلة الراهنة.

الصورةُ تلك، استدعت من بعض الصحافيين والفاعلين السياسيين، خصوصا المنتمين أو القريبين من حزب التجمع الوطني للأحرار، أن يَنشُروا «توضيحات» مفادها أن الأصل في ندوة الناطق الرسمي باسم الحكومة، في عهد بايتاس، هي أن تكون أمام قِلّةٍ قليلة من ممثلي وسائل الإعلام، وأن مشهد الكراسي الفارغة ليس جديدا على أي حال، وهو أمر صحيح، لكنه يستدعي، بلُغةِ المنطق، الوقوف عنده طويلا جدا، أطول من وقوفنا على صورة واحدة.

فنَدوات بايتاس، القادم من التجمع الوطني للأحرار، الحزب الذي أسس لِجُزءٍ مهم من نجاحه الانتخابي سنة 2021 عبر «الماركوتينغ»، إذا ما قُورنت بنظيرتها في عهد محمد نبيل بن عبد الله، الآتي من حزب التقدم والاشتراكية، أو مصطفى الخلفي، المنتمي لحزب العدالة والتنمية، فإنها تُعتبر ندوة «ميتة» على جميع المستويات. فلا إجابات تُقدَّمُ على أسئلة الصحافيين، ولا خبرٌ يخرج منها، أما «التفاعل» المُنتظر من المُكلف بهذه المسؤولية، فاختار بايتاس أن يُعوضه بـ «التجاهل»، بعدما «أجلسَ» على مقعد يبدو أنه أكبر منه بكثير.

تلميذ أخنوش النجيب

إذا ما عُدنا إلى تاريخه المهني والحزبي، نفهم أن اختيار بايتاس لمنصب الناطق الرسمي باسم الحكومة، المهمة التي أُلحقت بالوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، في حكومة أخنوش الأولى التي أدت اليمين أمام الملك محمد السادس يوم 7 أكتوبر 2021، والتي استمرت كذلك في الحكومة الثانية التي استقبل عاهل البلاد أعضاءها في 24 أكتوبر 2024، حَكمه منطق «الولاء» فقط. لذلك فإنه كان من المرجح جدا أن ينتهي به الأمر إلى هذا الفشل الذريع، لكنه منطقي. فبايتاس، المزداد سنة 1977 بمدينة سيدي إفني، والذي حصل على الإجازة في القانون العام من جامعة القاضي عياض سنة 2002، ثم دبلوم السلك العالي للتدبير الإداري من المدرسة الوطنية للإدارة سنة 2010، لا يحتفظ في سيرته الذاتية المنشورة في الموقع الرسمي لوزارته، بأي تكوين في مجالي التواصل أو الإعلام، ولم يكن له أي احتكاك مِهني بهما.

وبايتاس، في الأصل، قادم من قطاع التربية الوطنية، حيث عمل أستاذا في التعليم العمومي ما بين 1999 و2008، قبل أن ينتقل إلى المحاماة سنة 2020، وقد تولى مهامه الحكومية وهو لا زال يحمل صفة «مُحامٍ متمرن»، وما بين الفترتين نَجَحَ في إيجاد موطئ قدم مهم داخل حزب التجمع الوطني للأحرار، حيث كان مُكلفًا بمهمةٍ لدى رئيسه السابق صلاح الدين مزوار، وهناك ربط علاقة وثيقة مع عزيز أخنوش، الذي سيُعينه مستشارا له مكلفا بالشؤون البرلمانية في وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ما بين 2012 و2016.

إلا أن المهمة «الإعلامية» الوحيدة التي برز فيها بايتاس، خصوصا عندما أصبح برلمانيا في مجلس النواب عن حزب «الحمامة» خلال الفترة ما بين 2016 و2021، كانت هي الدفاع المُستميت عن أخنوش، الذي لم يكن يُخفي وقتها رغبتهُ في أن يصبح رئيس الحكومة الموالي، حتى تحول إلى ما يشبه «الناطق باسمه».

كان أخنوش، السياسي القادم من عالم المال والأعمال، حيث لا لُغةَ تسبقُ لغة المصالح التي تُحددها الأرقام وهوامش الأرباح، المتداول بشأنها وسط الجلسات المغلقة، أبعد ما يكون عن منظومة التواصل، فالمُحيطون بالرجل يؤكدون أن الحديث داخل قبة البرلمان، أو في التجمعات الخطابية، كان بمثابة «عقوبة قاسية» له، أمام المشاركة في برنامج حواري، فكان «جحيما» لا يُطيقه.

ولم يُفلح جيش المستشارين وخبراء التواصل في تحقيق أي تقدم يُذكر مع أخنوش، لذلك وجد هذا الأخير في بايتاس «لِسانًا» ينطق به أمام وسائل الإعلام، وعثر فيه على الشخص الذي «يُطربه» خلال مروره عبر المنابر الصحفية، خصوصا السمعية البصرية منها، لاجئا إلى قاموس الإشادة والإطراء والدفاع المستميت عن رئيسه في الحزب، الأمر الذي كان بمثابة البساط الأحمر الذي سيمشي عليه بايتاس بخطوات سريعة نحو «الوزارة المنتدبة»، ومعها مهمة «الناطق الرسمي».

أغلى صمتٍ في المغرب

الوقوف أمام كاميرات وميكروفونات وسائل الإعلام للحديث باسم حكومةٍ دولةٍ، يختلف تماما عن الحديث باسم رئيس حزب أو رجل أعمال أو حتى وزير، فالأمر يتعلق، من جهة، بتنزيل المادة السابعة والعشرين من الدستور المغربي، التي تكفل للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. ومن جهة أخرى، فإن هذه المهمة مرتبطة أيضا بإنفاق المال العام، إذ في سنة 2023 وحدها، خَصَّصَ قانون المالية حوالي 3 ملايين درهم لمهمة «الناطق الرسمي باسم الحكومة»، جرى إنفاقها، وفق ما أكده بايتاس نفسه، على الندوات التي يعقدها بشكل شبه أسبوعي إثر اجتماع المجلس الحكومي، ويظل تحيين هذا الرقم بناء على ما ورد في مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان للسنة المالية 2025، غير مُتاح، لأن المذكرات الخاصة بمناقشتها أمام اللجان البرلمانية، حُذفت من الموقع الرسمي لمجلس النواب، ببساطة.

وبايتاس، الذي كان يدري أن الوضع أصبح مختلفا، وأن ما سيقوله أمام المنصة سيكون «موقفا رسميا للمملكة المغربية»، اختار ألا يُجَدِّدَ شحن رصيده من الكلام إلا بالحد الأدنى، وأثر «سلامة» السكوت على «مغامرة» الكلام، لذلك حوَّل الندوة الصحفية إلى مجال لتلاوة «البلاغ الختامي» للمجلس الحكومي، والاكتفاء، عند التفاعل مع أسئلة الصحافيين، باجترار معلومات سابقة، أو برمي الكرة إلى ملعب الوزارات الأخرى حتى تتولى هي تقديم الأجوبة، أو حتى تجاهل بعض الأسئلة تماما وكأنها لم تطرح.

وخلال ثلاث سنوات ونيف من وقوف بايتاس أمام الصحافيين، نجح في شيء واحد، هو أن يكون الواجهة المناسبة المُعبِّرة عن حُكومة راكمت الفشل التواصلي، لدرجة أن بلاغا صادرا عن الديوان الملكي، بتاريخ 24 دجنبر 2024، إثر ترأس الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالدار البيضاء، جلسة عمل خُصصت لموضوع مراجعة مدونة الأسرة، دعا، بشكل علني، رئيسَ الحكومة والوزراء إلى التواصل مع الرأي العام.

ناطق رسمي.. باسم من؟

وإن كان من شيء آخر يُمكن تصنيفه في خانة «نجاحات» بايتاس، فهو تمكنه من إبعاد أكبر عدد ممكن من الصحافيين عن ندواته، التي راكم فيها مواقف محيرة، تدفع للتساؤل باستغراب عن الإضافة التي يقدمها. ففي 9 يناير الماضي، وبعدما وقف أخنوش أمام البرلمان مدافعا عن حصول «هولدينغ أكوا» المملوك له على صفقة تحلية مياه البحر في الدار البيضاء، تعامل بايتاس مع سؤالٍ في الموضوع حول استفادة المشروع من دعم عمومي بنسبة 30 في المائة من تكلفته، وكأنه لم يسمعه أصلا.

> **المهمة «الإعلامية» الوحيدة التي برز فيها بايتاس، خصوصا عندما أصبح برلمانيا في مجلس النواب عن حزب «الحمامة» خلال الفترة ما بين 2016 و2021، كانت هي الدفاع المُستميت عن أخنوش، الذي لم يكن يُخفي وقتها رغبتهُ في أن يصبح رئيس الحكومة الموالي، حتى تحول إلى ما يشبه «الناطق باسمه».**

وتلك، لم تكن الحالة الأولى، فبايتاس يتعامل مع وظيفته الحكومية مثل التلميذ الذي يُتقن حِفظ ما يردده الأستاذ أمامه ليستظهره يوم الامتحان، لذلك يحتار حين يواجه سؤالا من «خارج المقرر»، فهو لم ستوعب بعدُ أن مهمته تقتضي استباق الأسئلة وتحضير الإجابات المقنعة مع رئيس الحكومة والوزراء المَعْنِيِّين، حتى لو كان طرْحها عليه بديهيا ما دامت موضوع الساعة.

لهذا، وعلى نهج «هذا لم ندرسه خلال العام الدراسي»، التي يُرددها التلاميذ إثر كل امتحان يعتقدون أنه صعب، يردد بايتاس «هذا لم نتطرق إليه خلال المجلس الحكومي»، وهو بالضبط ما كان جوابه حين سأله الصحافيون عن الحُجاج المغاربة الذين فارقوا الحياة أثناء تأدية المناسك شهر يونيو الماضي، مضيفا أنه لم يكن يعلم أنه سيُسأل عن ذلك، وكذلك كان جوابه في شتنبر من سنة 2022 حين سُئل عن الاتهامات التي لاحقت رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي السابق بالرباط، دافيد غوفرين، بخصوص تورُّطه المحتمل في التحرش الجنسي ضد موظفات مغربيات، مكتفيا بالقول إن هذا الأمر «لم تتم مناقشته».

أما عندما يتعلق الأمر بقضايا لها احتكاك مباشر بمصالح أخنوش الشخصية أو بوعوده الانتخابية «الوردية» التي على أساسها منحه المغاربة صدارة المشهد الانتخابي محليا وإقليميا وجهويا وأيضا برلمانيا بـ102 من المقاعد في مجلس النواب، فحينها يختلط على بايتاس الأمر بين وظيفته كناطق رسمي باسم الحكومة المغربية، وبين موقعه الحزبي كعضو في المكتب السياسي للتجمع الوطني للأحرار.

لذلك، لم يكن مُستغربا أن يَلْحَظَ الصحافيون دِفاعه المستميت عن كيفية تدبير الحكومة لملف المحروقات رغم أسعارها الملتهبة، ما دام أن أكبر شركة مستفيدة من ذلك هي «أفريقيا غاز» المملوكة لآل أخنوش، كما أن تحمُّله الانتقادات، وحتى السخرية، جراء ادعاءه بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية تتراجع بينما كانت في عز ارتفاعها سنة 2023، كان أهون عنده من أن يعترف بفشل الحكومة في تدبير هذا الملف الاقتصادي - الاجتماعي الشائك.

حتى الأرقام والتقارير الرسمية، لا يُصبح لها وزنٌ عند بايتاس، ما دام الأمر يتعلق بحرج أخنوش الحكومي. ففي أبريل من سنة 2023 حين سُئل عن الاتهامات التي لاحقت رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي السابق بالرباط، دافيد غوفرين، بخصوص تورُّطه المحتمل في التحرش الجنسي ضد موظفات مغربيات، مكتفيا بالقول إن هذا الأمر «لم تتم مناقشته».

ثم حين رصد المجلس الأعلى للحسابات تورط عدة أحزاب، ومن بينها التجمع الوطني للأحرار، في صرف أموال الدعم العمومي بشكل غير قانوني، اكتفى بايتاس، خلال إحدى ندواته الصحفية في مارس من سنة 2024 بتأكيدٍ سريع وفضفاض وغير مفهوم على «احترام الدستور والقانون».

أما في أكتوبر من سنة 2024، فإن بايتاس لم يجد من رد على تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، بخصوص تراجع المغرب في مؤشرات محاربة الفساد، سوى تحميل هذه الأخيرة، بنبرةٍ غضبٍ واضحة، جُزءا من المسؤولية عن هذا الوضع، على اعتبار أنها مُطالبة باللجوء للقضاء مُباشرة، عوض انتقاد الإجراءات الحكومية.

لكن لا شيء يمكن أن يُبرز حرص بايتاس على عدم «تكدير مزاج» رئيسه في الحكومة والحزب، ولو كان ذلك على حساب مهامه الرسمية وأدواره الحكومية، أكثرَ من وقوفه أمام ممثلي وسائل الإعلام بتاريخ 21 يوليوز 2022، عاجزا عن ترديد عبارة «Dégage Akhannouch» التي انتشرت بقوة على شكل وسمٍ عبر منصات التواصل الاجتماعي، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، بل مضى أبعد من ذلك حين صنف استمرار رئيس الحكومة في منصبه ضمن «ثوابت المملكة» باعتباره يمثل «الخيار الديمقراطي».

لا أرى.. لا أسمع.. لا أتكلم

قبل هذا وذاك، فإنه لا بد من الاعتراف لبايتاس بأنه أكثر ناطق رسمي باسم الحكومة نجحَ في تطبيق المثل المغربي الشعبي «سبَّق الميم ترتاح»، ففي غمرة الاحتجاجات التي تلت مباراة الولوج إلى مهنة المحاماة، تساءل الصحافيون بايتاس عن موقف الحكومة، في يناير من سنة 2023، فلم يجد حرجا في أن يُحيلهم على تصريحات وزير العدل عبد اللطيف وهبي عبر القناة الثانية، رافضا تقديم أي جواب على لسانه، وحين زاد ضغط الشارع على الحكومة لوقف ارتفاع أسعار الخضار الفواكه، في مارس من سنة 2023، قال بايتاس مُتأسفًا إنه «لا يعرف من هم المضاربون المتورطون في ذلك».

دور «الصامت الرسمي» يلعبه بايتاس حتى عندما يتعلق الأمر بأعلى قضايا السيادة الوطنية للمملكة أهمية وحساسية، فعندما طُلب منه إعطاء موقف الحكومة بخصوص نشر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لخارطة المملكة بدون الصحراء، في يونيو من سنة 2024، اختار التزام الصمت، وحين كان المغاربة ينتظرون توضيحات من الحكومة بخصوص هجوم مُسلحي «البوليساريو» على السمارة أواخر شهر أكتوبر من سنة 2023، كان جوابه أنّ لا تعليقَ لديه لأن الأمر بيد النيابة العامة، أما حينما جرى استفساره عن مصير الطالب المغربي إبراهيم سعدون، الذي كان قد حُكم عليه بالإعدام في إقليم «دونتسك» الانفصالي الموالي لروسيا بسبب قتاله مع القوات الأوكرانية، فقال ببساطة إنه «لا يملك معطيات عنه».

والثابت، بعد أكثر من ثلاث سنوات من توليه منصبه، أن مصطفى بايتاس، الذي عَجز عن صياغة مُداخلةٍ أمام مجلس المستشارين في مارس من سنة 2023، إلا باللجوء إلى عملية «القص واللصق» بعد أن اقتطع فقرة من مقال طالبة باحثة في سلك الدكتوراه ونَسبه لنفسه، يَجلس على كرسي أكبر منه يُظهره ضئيلا أمام جميع المغاربة، لكنه في نهاية المطاف، ليس إلا نموذجا واحدا من نماذج «الولاء قبل الكفاءة» التي اختارها عزيز أخنوش لمناصب المسؤولية سواء داخل ما يسميها بـ «حكومة الكفاءات»، أو على رأس العديد من المؤسسات العمومية.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH